مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثانية والستون

الجلسة ٥٧٨٤

الثلاثاء، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد ناتاليغاوا	(إندونيسيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشركن
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بلجيكا	السيد فيربيكي
	بنما	السيد أرياس
	بيرو	السيدة تنكوبا
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	سلوفاكيا	السيد ماتولاي
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غانا	السيد كريستشين
	فرنسا	السيد ريبير
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد بيابارو – إبورو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد خليل زاد

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2007/653)

07-61466 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2007/653)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل السودان يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، من دون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد محمد (السودان) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد يان إلياسون، المبعوث الخاص للأمين العام في السودان.

تقرر ذلك.

أدعو السيد إلياسون إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات السلام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد غينو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، الوثيقة S/2007/653 .

وفي هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين من السيد يان إلياسون، المبعوث الخاص للأمين العام إلى دارفور، والسيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

أعطي الكلمة للسيد إلياسون.

السيد إلياسون (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لي لأقدم إحاطة إعلامية للمجلس بشأن عملية السلام في دارفور. واسمحوا لي أن أبدأ بإعطاء تقييم عام للأوضاع في دارفور. وبعد ذلك، سأوضح بإيجاز التطورات الأخيرة والطريقة المقترحة للمضي قدما.

لعل الأعضاء يتذكرون أن الأمين العام عندما قدم إحاطته الإعلامية للمجلس في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، عبَّر عن قلقه البالغ إزاء الحالة العامة الأمنية والإنسانية في دارفور، وكذلك إزاء الصعوبات المستمرة المتعلقة بنشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وأشار إلى قلقه بشأن الاحتكاكات بين الحركات، وكذلك بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني

ضمن حكومة الوحدة الوطنية في السودان، وتأثير ذلك على العملية السياسية في دارفور.

وأقول في البداية إنه من المهم الاعتراف بأن تلك المسائل متداخلة. والتقدم البطيء المحرز على أحد الأصعدة المتعلقة باستجابتنا الجماعية للأزمة في دارفور يؤثر على التقدم الممكن إحرازه في المجالات الأخرى. والعملية السياسية وعملية حفظ السلام والجهود الإنسانية تعزز بعضها بعضا.

ولا تزال الحالة الأمنية والإنسانية الراهنة تبعث على القلق مما يؤثر على العملية السياسية. ففي شهر تشرين الأول/أكتوبر وحده شُرد أكثر من ٣٠ ألف مدني بسبب المواجهات بين القوات الحكومية والجهات غير الموقعة على الاتفاق. وكذلك بين حركات دارفور نفسها مما رفع عدد المشردين هذه السنة إلى ما يقرب من ٢٨٠ ألف شخص. ومما يبعث على الأسى، أن سبعة عاملين سودانيين في المجال الإنساني لقوا مصرعهم في دارفور في تشرين الأول/أكتوبر وهذا هو أعلى عدد من الضحايا يسقط في شهر منذ تموز/يوليه ٢٠٠٦. ويؤكد القتال الجاري على مدى اليومين الأخيرين هشاشة الأوضاع في المنطقة. وجميع تلك التطورات تؤكد على الحاجة إلى إيجاد تسوية سلمية يمكن تطبيقها.

وما زالت الصراعات بين القبائل بشأن الأراضي والموارد المائية مستمرة. وثمة قلق متزايد من حدوث قلاقل من جانب العرب في دارفور ونزعتهم إلى القتال، وكذلك من انتشار الصراع إلى كردفان. والتوترات التي تشهدها مخيمات المشردين داخليا لا تنفك تتزايد. وأدت غارات القوات الحكومية على المخيمات وكذلك الأحداث التي جرت داخل تلك المخيمات وحولها إلى خسائر بشرية وتدمير للمساكن وانتهاكات لحقوق الإنسان. ولا تزال هناك عراقيل أمام وصول المساعدات الإنسانية. ومما يبعث على القلق عمليات التهجير القسرية التي وقعت مؤخرا في جنوب دارفور. ولا تشيع تلك التطورات الميدانية أجواء من الآمان والثقة المتبادلة والاحترام وهو ما تحتاجه دارفور حاجة ماسة. ولنتذكر أن حكومة السودان تتحمل المسؤولية الأساسية عن إحلال الأمن وتحقيق العدالة واحترام القانون الدولي، بما في ذلك عن طريق التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.

وقبل شهر تماما، في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، انطلقت محادثات السلام بشأن دارفور في سرت بليبيا برعاية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وقد ترأسها المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي سالم أحمد سالم وشخصي. وقد حضر تلك المحادثات حكومة السودان وممثلون عن الحركات في دارفور والشركاء الإقليميين كتشاد ومصر واريتريا وليبيا – أيضا بوصفها البلد المضيف – وممثلون عن المجتمع الدولي، وكذلك المجتمع المدني وممثلون للمجموعات التقليدية والنسائية من دارفور.

وقد كانت لهجة البيانات في محادثات سرت إيجابية وبناءة. وأعرب المندوبون عن دعمهم للعملية التي تتولى قيادتها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والتزموا بالتوصل إلى تسوية سلمية. وكانت مشاركة ممثلي المجتمع المدني هامة، مذكرة إيانا بأنه لا بد أن تكون معالجة معاناة شعب دارفور وجذور الصراع محور جهودنا. فشعب دارفور يطلب أن تتوفر له الحماية والأمن والتعويض والجبر والعودة الآمنة الطوعية إلى الوطن بالإضافة إلى الإنعاش والمشاريع الإنمائية؛ ويحدوه أمل قوي في أن يتحقق ذلك.

وكان في سرت إدراك واسع النطاق بأنه ما من حل عسكري للصراع في دارفور. وفي ذلك السياق، رحب السيد سالم وشخصي بإعلان حكومة السودان وقف العمليات القتالية من جانب واحد خلال اليوم الأول من

المحادثات. وعلى الرغم من أننا طلبنا الالتزام به، فقد وردت أنباء عن خرقه. وكما يعلم أعضاء المجلس، كنا نأمل في ضمان التزام مماثل من جميع الأطراف. وفي الواقع، كان ذلك أحد الأسباب التي أدت إلى توجيه دعوات إلى جميع الأطراف للحضور وللمشاركة في الجلسة الافتتاحية. ومع ذلك لم تكن الحركات مستعدة للتعامل بالمثل حيال ذلك الالتزام نظرا للانقسامات القائمة ولغياب الشخصيات الرئيسية، وكما قالت الحركات، لانعدام الثقة بنوايا حكومة السودان.

وفي اللقاءات التي أجراها السيد سالم وشخصي مع الأطراف شددنا على أهمية تهيئة بيئة تفضي إلى محادثات سياسية. ونوهنا إلى الحاجة إلى تدابير بناء الثقة التي يمكن أن يكون لها أثر ملموس على أمن السكان ورفاههم في دارفور، ولا سيما في المخيمات حيث الحالة غير مستقرة. وحذرنا من مغبة القيام بأي عمل، عسكريا كان أم سياسيا، من شأنه أن يقوض الثقة بين الأطراف وفيما بين سكان دارفور.

وبيّنا أيضا لحكومة السودان أن اشتراك المجتمع المدني وغيره من أصحاب المصالح على جانب عظيم من الأهمية، وتوقعنا أن تبذل كل الجهود لتيسير الحوار. ومن دواعي الأسف، أن من بين ٢٥ ممثلا وجهنا إليهم الدعوة لهم لحضور الجلسة الافتتاحية في سرت، لم تتح إمكانية السفر إلا لثلاثة عشر منهم.

وأوضحنا بقوة للحركات بأنه يجب عليها ألا تؤخر عملها في التوصل إلى اتفاق بشأن المواقف المشتركة وبشأن تكوين وفد مشترك في المحادثات الموضوعية بينما تعمل على توحيد صفوفها كحركات.

وكما يعلم المجلس، فإن بعض الشخصيات البارزة في الحركات في دارفور لم تأت إلى السرت. إذ طلب البعض منها مزيدا من الوقت لتوحيد الأنشطة وإعداد المواقف. وأعرب عدد آخر عن تحفظاته فيما يتعلق بالشخصيات المدعوة وفيما يتعلق بمكان انعقاد المحادثات. ومع ذلك، أرى أنه يجب علينا أن نميز بين الذين لم يحضروا إلى سرت ولكنهم ما انفكوا مشاركين في عملية السلام، من جهة، والذين رفضوا المحادثات برمتها أو عرضوا شروطا مسبقة غير واقعية للمحادثات، من الجهة الأخرى. ولا بد من أن تدرك جميع الأطراف أن تقويض عملية السلام له ثمن باهظ.

وبطبيعة الحال، هناك سبب لخيبة الأمل مبعثه أن بعض الشخصيات الرئيسية التي لم تحضر افتتاح المحادثات في سرت. ولذلك، أثيرت تساؤلات حول ما إذا كان ينبغي تأجيل المحادثات. وقد بيّنت الأحداث التي وقعت في الأشهر الماضية بوضوح، في رأيي، أنه لا جدوى من التأخيرات. فقد كان واضحا أن تدهوراً تدريجياً في المجال السياسي والأمني والإنساني قد حدث منذ الصيف. ووفر بدء المحادثات حافزاً للحركات على تكثيف أعمالها لإعادة الهيكلة. وكان الأمر الأساسي أيضا هو بدء المحادثات بشكل متزامن مع بدء انتشار العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ولنتذكر أيضا أن هذه، في نهاية الأمر، كانت المرة الأولى التي تجتمع فيها أطراف الصراع وجها لوجه منذ التوقيع على اتفاق السلام في دارفور في أيار/مايو ٢٠٠٦.

وينبغي أن تعتبر عملية دارفور الآن عملية لا رجعة فيها. وليس هناك سبيل للعودة إلى الوراء. والأمر الجوهري هو مواصلة المسيرة والمحافظة على الزخم السياسي.

ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ أن الدعوات إلى محادثات سرت لم تصدر على أساس فردي وشامل إلا للجلسة الافتتاحية. وتصورنا أصلا أن الأسابيع التي تعقب الافتتاح ستكون مكرسة لحلقات العمل وللمزيد من التحضيرات بين الحركات، ليس أقله لاختيار أفرقتها للمفاوضات. ونظراً لاستمرار المشاورات بين الحركات في

دارفور وجوبا، في السودان، تعين علينا أن نعيد تكييف خطة عملنا.

أولا وقبـل كـل شـيء، وفي مـسعى لتكثيـف الاتصالات الرفيعة المستوى مع الحركات، فإننا نركز الآن الكثير من عملنا على دارفور وجوبا. وثانيا، نعمل بجهد فيما يتعلق باختيار ممثلي المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين للمـشاركة في العمليـة الـسياسية المـستمرة. وثالثـا، نقـوم بالتنسيق بشكل أوثق مع شركائنا الإقليميين.

وبغية أن يتمكن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من بدء حلقات العمل وإصدار الدعوات إلى المحادثات الموضعية، يلزم أن تتفق الحركات على مواقف مشتركة وأن تشكل أفرقة للتفاوض في المحادثات.

إن بعض التطورات التي حصلت في جوبا خلال الأسابيع القليلة الماضية كانت مشجعة في ذلك الصدد. إذ ساعدت الحركة الشعبية لتحرير السودان الحركات على التحالف حول جماعتين رئيسيتين – هما الممثلون الأحد عشر للفصائل المختلفة التي تعمل على إعادة تشكيل حركة/جيش تحرير السودان، وخمسة فصائل اتفقت على العمل معاً في إطار مظلة واحدة فيما يسمى الجبهة المتحدة للمقاومة. وتعهدت هاتان الجماعتان بتنسيق مواقفهما بشأن المسائل المتعلقة بالمحادثات. وتعتزم الحركات الآن أن تعود إلى دارفور للاتصال بالقادة الميدانيين والفصائل الأخرى الموجودة في الميدان بغية توطيد تحالفها.

وإضافة إلى تلك الجماعات، هناك جهود مستمرة في إطار حركة تحرير السودان/الوحدة في دارفور بغية إعادة الهيكلة وتنسيق المواقف. وبناء على تلك الجهود، يحدونا الأمل في أن نشهد قريبا جماعتين أو ثلاث جماعات للحركات بدلا من الفصائل البعيدة التي عملنا معها خلال العام الماضي.

إن تلك التطورات تطورات إيجابية ولكن ينبغي الترحيب بها بشئ من الحذر. فمازالت جهود التوحيد هشة. والائتلافات والتحالفات الفضفاضة قد فشلت، في الماضي، بسبب التنافس على القيادة. وحتى الآن، ظلت الحركات تتكلم بشكل رئيسي عن التوحيد وإعادة التنظيم. وهي لم تناقش، بشكل معمق، المسائل الجوهرية أو أفرقة التفاوض. ونأمل أن تستغل الأسابيع المقبلة للقيام بذلك. والسيد سالم وشخصي نقدر المبادرة التي قدمتها الحركة الشعبية لتحرير السودان لدعم جهود الحركات من أجل التوحيد، ولكن من الأهمية بمكان أن نوضح مرة أخرى أن على الحركات أن تبقى مركزة على التحضير للمفاوضات. وقد يسبب أكثر الأهداف طموحا، والمتمثل في التوصل إلى التوحيد الكامل، مزيداً من حالات التأخير في عملية السلام.

وفي ذلك الصدد، قد تكون الحركات بحاجة إلى المزيد من التيسير من جانب الوساطة التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وإذا طلبت الحركات ذلك، سنكون مستعدين، بالاتصال مع شركائنا الإقليميين، لاستضافة اجتماع للحركات في أقرب وقت ممكن. وعقد هذا الاجتماع على شاكلة اجتماع أروشا – أشير إلى الاجتماع الذي عقد في آب/أغسطس في أروشا، تترانيا – يمكن أن يوفر للحركات فرصة لبلورة مواقفها ولتعيين أفرقتها ولاستكمال تحضيراهما للمحادثات المقرر أن تبدأ بعد ذلك بوقت قصير.

وسنستغل الأسابيع القليلة المقبلة لضمان أن تتجه أصوات سكان دارفور إلى العملية السياسية. ونحن نعمل بشكل وثيق مع المجتمع المدني والزعماء التقليديين والجماعات العربية والنساء بغية ضمان ترشيحات لتشكيل مجلس استشاري. ويمكن لهذا المجلس الاستشاري أن يشكل قناة أولية للمشاورات بين المجتمع المدني والوساطة التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وهنا، يشكل الأشخاص المشردون

داخليا واللاجئون فئة مستهدفة هامة يمكن إدراجها في أي عملية للمشاورات. ولكن الوصول إليهم يعرقله الترهيب الذي يمارس بعدة أشكال، ويمارس أيضا في إطار إحدى الحركات. و لم يكن الأشخاص المشردون داخليا واللاجئون موجودين في سرت. ونعمل بقوة لضمان إطلاعهم على التطورات التي تحصل في العملية السياسية. ومن الأهمية بمكان أيضا أن يمثل السكان العرب في دارفور بوصفهم جزءاً من المجتمع المدني وفي إطار ائتلافات الحركات.

لقد حذّر الأمين العام في بيانه للمجلس في تشرين الأول/أكتوبر من عدم الاستعداد وعدم الاتساق داخل الحركات. ولعل الأعضاء يذكرون أنني رسمت صورة مماثلة للتجزؤ المستمر حينما قدمت للمجلس إحاطة إعلامية في حزيران/يونيه. وما زالت معظم الحركات متشككة في ادعاء الحكومة نبذ الحل العسكري. كما أن بعض الحركات مازالت منهمكة في أعمال القتال.

وتصر حركات أخرى على أن يكون وفد حكومة السودان وفداً للوحدة الوطنية، مع تمثيل الحركة الشعبية لتحرير السودان وميني ميناوي. وتضيف إلى الصعوبات القائمة الآن التوترات بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني والمواجهة بين ميناوي وحزب المؤتمر الوطني بشأن المسألة المتعلقة بمطالبة ميناوي بالتمثيل المنفصل في المحادثات. ولا بد من بذل جميع الجهود لضمان تسوية هذه المسائل وإحراز تقدم بشأن تنفيذ اتفاق السلام الشامل. والأمر المهم أيضا بالنسبة للعملية السياسية هو أن يتم انتشار العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في الموعد المحدد.

ومع أخذ جميع تلك العوامل بالاعتبار، فإننا، السيد سالم وشخصي، نرى أنه يتعين علينا أن نسمح بوقت معقول لتشكيل وفد الحكومة ولتستكمل الحركات تحضيراتها للمحادثات. وينبغي ألا نجازف بمصداقية العملية بالاستعجال بعقد المحادثات الموضوعية إذا لم يتوفر لنا عدد كاف من المشاركين المستعدين للمحادثات. وفي الوقت نفسه، علينا أن نحافظ على الزخم من خلال العمل المستمر مع الحركات ومع حكومة السودان وأن نذكرها بالتزاماتها نحو الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وبالتزاماتها نحو سكان دارفور. وخلاف ذلك قد تصبح حالات التأخير المطولة في التوصل إلى اتفاق آراء داخلي من جانب الحكومة والحركات عوائق خطيرة أمام بدء المفاوضات الجوهرية بشأن دارفور.

وخلال الأسبوعين المقبلين، سنكون السيد سالم وشخصي، بالترافق مع المفاوضين الرئيسيين، على اتصال وثيق مع الأطراف. ونعتزم أن نجتمع مع شركائنا الإقليميين في ٤ كانون الأول/ديسمبر في مصر لتحديد مسار العمل في المستقبل: الأطر الزمنية لعقد الاجتماع المحتمل على شاكلة اجتماع أروشا، على النحو الذي ذكرته من فوري، وحلقات العمل والمحادثات الجوهرية. والدور الذي تضطلع به بلدان المنطقة دور بالغ الأهمية، كما كان واضحاً في الاجتماع الإقليمي الذي عقده السيد سالم وشخصي في إريتريا في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وبعد الاجتماع الذي سيعقد في مصر، أعتزم أن أتوجه إلى السودان لزيارة الحركات في الميدان وقادة الحركات والاجتماع مع أصحاب المصلحة الآخرين.

وفي الختام، أرى أن علينا أن نبقى واثقين بإمكانية هذه العملية في التوصل إلى اتفاق للسلام في دارفور. وفي الوقت نفسه، يتعين علينا أن نعترف بأن الجو الآن أقل إيجابية مما كان عليه في الصيف الماضي في وقت اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧) والمشاورات الناجحة التي جرت في أروشا. ولا شك أن عوامل خارجة عن نطاق سيطرتنا أدت إلى إعاقة العملية.

ويواصل السيد سالم وشخصي بذل أقصى الجهود لتيسير عملية السلام. ولكننا لن نتمكن من إحراز تقدم إلا إذا أبدت الأطراف جدية وإرادة سياسية والتزاماً مركزاً نحو السلام. وحينما تبدأ المحادثات الجوهرية، ينبغي للأطراف أن تكون مستعدة للوصول إلى الحلول التوفيقية اللازمة للتوصل إلى حل عادل ودائم. والدعم المستمر الذي يقدمه المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، لجهودنا دعم بالغ الأهمية، على النحو الذي أظهره تأثير قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧). ولئن كنا الآن نناشد الأطراف تكثيف تحضيراتها للمحادثات، فإن علينا ألا نسمح لها بتعطيل العملية. ويتعين علينا – بقدر ما يتعين على الأطراف – أن نبقي مصير سكان دارفور في صميم اهتمامنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد إلياسون على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد غينو.

السيد غينو (تكلم بالفرنسية): نحن في مفترق طرق في مسار نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. إن العديد من المسائل مألوفة ولا تزال بالغة الحساسية. أولها بالطبع الحالة الأمنية والإنسانية على أرض الواقع، والتي مازالت مقلقة جدا، كما وصفها السيد إلياسون. ويشارك الممثل الخاص المشترك أدادا وقائد القوة اللواء أغواي في مناقشات مكثفة مع الحكومة لمعالجة الحالة في مخيم كلمة. ومما له أهمية بالغة ضمان أن يتم نزع سلاح ذلك المخيم وفقا للمعايير الإنسانية الدولية لأنه سيشكل سابقة لتأمين المخيمات الأخرى في دارفور. ثانيا، يواجه نشر العملية المختلطة تحديات أساسية في مجالي توفير القوات والتحديد النهائي لتكوين القوة، وعددا من العوائق البيروقراطية.

وأود أن أركز ملاحظاتي اليوم على الإجراءات الجاري تنفيذها لمعالجة تلك المسائل ولتسليط الضوء على الآثار المترتبة على أي إخفاق معالجتها في الوقت المناسب. وأود أيضا أن أطلع المجلس على التحديات التي يجب أن نتصدى لها في مناقشاتنا مع حكومة السودان بشأن المفاوضات المتعلقة باتفاق وضع قوات العملية المختلطة.

لقد قُدم عرض موجز للتحضيرات المتعلقة بنقل السلطة من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى العملية المختلطة في أحدث تقرير شهري للأمين العام (S/2007/653)، وهو يصف الجهود المبذولة في عدد من المجالات، من بينها إنشاء قدرة تشغيلية أولية لمقر العملية المختلطة، واستكمال التوظيف للقوة المؤقتة ومقر الشرطة، والانتقال إلى هيكل مكون من ثلاثة قطاعات، وتعيين ونشر القيادة العليا والترتيبات اللوجستية الجارية اللازمة لدعم أفراد العملية المختلطة.

ومنذ تقديم ذلك التقرير، تم في دارفور نشر العناصر الأولى من مجموعة الدعم الثقيل لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، فقد وصلت وحدة الشرطة المشكلة من بنغلاديش والمؤلفة من ١٤٠ فردا إلى نيالا في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ووصل فريق متقدم من ١٣٥ فردا من والوحدة الهندسية الصينية إلى نيالا في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. إن عمليات الانتشار هذه مشجعة ونحن نتوقع وصول الفريق المتقدم من وحدة الشرطة المشكلة الثانية من نيبال إلى منطقة البعثة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، ويأتي بعدها قوام الوحدة الرئيسي في ٧ كانون الثاني/يناير. وسيصل ما يقرب من ١٠٠ شرطي في كانون الأول/ديسمبر، بالإضافة إلى ٥٦ شرطيا منتشرين بالفعل.

ونتوقع أيضا أن يكون مأمور الشرطة وأحد نوابه، ورئيس الأركان العامة العسكرية اللواء أغواي، وجميع قادة القطاعات ونوابهم، ونائب رئيس مركز التحليل المشترك للبعثة، اتخذوا مواقعهم، كذلك قرابة ٧٥ في المائة من جميع

مناصـب ضـباط الأركـان العـاملين في مقـر القـوة ومقـار القطاعـات قبـل نهايـة كـانون الأول/ديـسمبر. وأخـيرا، وإلى حـين تقـديم القـوائم النهائيـة لبيانـات الـشحن الـتي تـصحب عمليــات النــشر، بمــا في ذلــك التحــضيرات اللوجــستية وتحـضيرات النقـل الجـوي، مـن المقـرر أن يبـدأ في كـانون الثـاني/ينـاير ٢٠٠٨ نـشر الوحـدات التاليـة لمجموعـة الـدعم الثقيـل: القـوام الرئيـسي للوحـدة الهندسـة الـصينية، والوحـدة اللوجـستية المتعـددة الأدوار، وسـرية القطـاع الاحتياطيـة مـن بنغلادش، ومستشفى من المستوى الثاني من نيجيريا.

(تكلم بالإنكليزية)

ومع ذلك، نحن نواجه ثغرات خطيرة في احتياجات قوة العملية المختلطة رغم أننا نبـذل قصارى جهودنا، بما في ذلك جهود الأمين العام نفسه. وقبـل خمسة أسابيع مـن نقـل السلطة مـا زالـت العمليـة المختلطـة تنقـصها قـدرات التنقـل البالغة الأهمية، وهي وحـدة نقـل ثقيـل ووحـدة نقـل متوسـط، وثلاث وحدات لطيران الخدمات العسكرية - أي ١٨ طائرة هليكـوبتر - ووحـدة هليكـوبتر تكتيكيـة خفيفـة - أي سـت طائرات هليكوبتر. بالإضافة إلى ذلك، ونتيجة للزيـارات الـتي تمت قبل الانتشار، حدث تراجع عن التعهدات المتعلقة بتقـديم سرية استطلاع؛ وبالتالي ازدادت الفجوة في القدرات منـذ أن قدمت إحاطتي الإعلامية الأخيرة.

ومـا لم نتلـق في أوائـل عـام ٢٠٠٨ عروضـا مناسـبة لتلك الوحدات الناقصة قد يصبح من الـضروري الرجـوع إلى المجلـس للنظـر في خيـارات للتخفيـف مـن حـدة الافتقـار إلى النقل الجوي. وقـد يتطلـب ذلـك زيـادة عـدد القـوات. ولكـن زيادة القوات لن تعـوض عـن الطـيران العسكري، وسـتتطلب أيـضا زيـادة الـدعم اللوجـستي، والمزيـد مـن الأراضـي والميـاه وعلى الأرجح لن تظهر هـذه القـوات في دارفـور حـتى أواخـر عام ٢٠٠٨. وسيكون الملاذ الأخير الآخـر غـير المثـالي هـو أن "نـستعير" - إذا جـاز لي اسـتخدام هـذه العبـارة - تلـك القدرات من بعثـات أخـرى. وفي حـين نأخـذ جميـع الخيـارات بالاعتبار عند وضع خطـط الطـوارئ، مـن المهـم أن نؤكـد أن خططنـا الأوليـة شملـت الحـد الأدنى مـن المتطلبـات وهـي لا تسمح بمثل هذه المرونة.

وكما يعلم المجلس، كانت أهم أولوياتنا تـشكيل قـوة تكـون قـادرة علـى تنفيـذ ولايـة البعثـة وعلـى حمايـة سـكان دارفـور، خـلال التنفيـذ وعلـى حمايـة نفـسها. ولـذلك عنـد تحديـد الـدول المـساهمة بقـوات ركزنـا علـى ضـمان امتلاكهـا للقدرات اللازمة وقـدرتها علـى الانتـشار في الوقـت المناسـب. كما أننا سعينا إلى تشكيل قوة متوازنة، تفـي بـلا شـك بمعيـار الطــابع الأفريقــي المــشار إليــه في القــرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧) ويكون حيادها فوق الشبهات، سواء من منظور المتمـردين أو من منظور حكومة السودان.

ومــن بــين التعهــدات الــتي تلقيناهــا، وضــع الاتحــاد الأفريقــي والأمــم المتحــدة قائمــة وفقــا لتلــك الأولويــات وأحالاهـا إلى حكومـة الـسودان في ٢ تـشرين الأول/أكتـوبر. ونعتقـد أن البلـدان المـساهمة بقـوات الـتي تم تحديـدها والحزمـة الــتي أحيلــت إلى حكومــة الــسودان هــي، في ظــل القيــود السياسية التي اضطررنا إلى معالجتها، الأقدر على القيام بمهمـة حفظ السلام الشاقة التي تنتظرنا في دارفور.

ورغــم أننــا لم نتلــق ردا مباشــرا، أكــدت الحكومــة وأعلنت ترددها في القبول بوحدات بعض الدول غير الأفريقيـة في القوة، ذاكرة شواغلها فيما يتعلق بالحفـاظ علـى التـصورات العامة للطابع الأفريقي للقـوة وكـذلك عـدم قـدرتها علـى تـوفير ضمانات أمنية لبعض العناصر غير الأفريقية. وقد ذكـرت ثـلاث وحدات على وجه الخـصوص، وهـي كتيبـة المـشاة مـن تايلنـد، والقــوة الاحتياطيــة والقــوات الخاصــة والــسرايا الاحتياطيــة للقطاعات من نيبال والسرية الهندسية من شمال أوروبا.

وكمـا أبلغـت المجلـس في إحـاطتي الإعلاميـة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، لا توجد بدائل عن إدراج وحدات غير أفريقية. أولا، الكتيبة التايلندية - المدربة تدريبا جيدا والمجهزة تجهيزا كاملا — تم اختيارها على أساس استعدادها للانتشار في دارفور أوائل كانون الثاني/يناير. وسيكون من الضروري للعملية المختلطة أن تكون ذات قدرة ردع فعالة في الدفاع عن نفسها وذات قدرة على الدفاع عن النفس في أقرب وقت ممكن من نقل السلطة. وعلى هذا الأساس، لا بد من الإبقاء على الكتيبة بشكل مطلق. ثانيا، نيبال هي البلد الوحيد الذي عرض تقديم سرية قوات خاصة لقوة الاحتياطي العامة للعملية المختلطة، وهذا عنصر حيوي يسمح بالرد القوي من قوة الاحتياطي على التهديدات التي تتعرض لها البعثة. وتبرز حادثة حسكنيتة هذه الحاجة.

وأخيرا، إن عرض شمال أوروبا بتقديم وحدة هندسية مركبة يمنح العملية المختلطة قدرات بالغة الأهمية لإنشاء البعثة من الناحية اللوجستية وتمكين الوحدات الأخرى من الانضمام إليها، لا سيما الوحدات التي ليست لها قدرات كاملة على الاعتماد الذاتي. ولقد خططنا لنشر هذه الوحدة في أقرب وقت ممكن في كانون الثاني/يناير، وحالما تنفذ مهمتها هذه في وقت مبكر سيتم سحبها في الجزء الأخير من عام ٢٠٠٨. إنها قدرة تمكين مكثفة لإطلاق عمل البعثة بشكل فعال. ومن شأن استبعادها أن يشكل خسارة فادحة على قدرة العملية المختلطة على إرساء وتدعيم وجودها بشكل سريع في منطقة ذات مساحة شاسعة مثل دارفور.

ومع ذلك، بذلنا مع الاتحاد الأفريقي جهدا مخلصا لمعالجة الشواغل السودانية المتعلقة بالصورة العامة للقوة.

وبعد مناقشاتي مع الحكومة، سافرت فرقة عمل خاصة، بقيادة المستشار العسكري لإدارة عمليات حفظ السلام، إلى القاهرة وأديس أبابا، من ١٩ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، للتحقق من إمكانية الإسراع في نشر الكتيبتين المصرية والإثيوبية المختارتين للمشاركة في العملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور. وقد سعدنا بتلقي تأكيدات من حكومتي مصر وإثيوبيا بشأن توفر واستعداد كتيبة كل منهما للانتشار بأسرع وقت ممكن بعد نقل السلطة، وسيبدأ نشر عناصر متقدمة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وأما عمليات الاستطلاع من جانب البلدين، فستبدأ خلال النصف الأول من كانون الأول/ديسمبر: إثيوبيا من ١ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر، ومصر من ٨ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر. ولكن النشر الفعلي سيتطلب أيضا استعدادات مستعجلة للوجستيات والنقل الجوي.

وفي هذه الأثناء، تستمر الاستعدادات الجارية الأخرى، بما في ذلك زيارات ما قبل الانتشار. وكما يدرك أعضاء المجلس، من الأساسي بعد أن يتم تحديد البلدان المساهمة بقوات، أن تبدأ بالإعداد للنشر في أسرع وقت ممكن. وسيكون لكل تأخير أو تعليق لأنشطة ما قبل الانتشار أثر سلبي مباشر على استعداد القوات للانتشار في العملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في المراحل المبكرة من عام ٢٠٠٨.

ولذلك، في هذا السياق، نشعر بقلق بالغ إزاء التعليقات الصادرة عن مسؤولين في الحكومة السودانية، التي تشكك في نهج الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في إتمام تشكيل القوات. وتلك التعليقات، خاصة في غياب رد رسمي من الحكومة بشأن تلك المسائل، تخلق حالة خطيرة من الشك فيما يتعلق بالتزام الحكومة بنشر القوة المختلطة.

ويعتمد النشر السريع والفعال للعملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أيضا على تعاون الحكومة في تيسير الحصول على الأرض وحقوق قيام طائرات الأمم المتحدة بالرحلات الجوية. وقد أبلغنا الممثل الخاص المشترك، السيد

أدادا، أنه لم يتمكن حتى الآن من الحصول على إذن من هيئة الطيران المدني السودانية لنشر ٦ مروحيات في منطقة الفاشر. ولم تمنح القوة المختلطة، كذلك، ترخيصا بالقيام برحلات جوية في الليل. مع أن ولاية حماية المدنيين لا تنتهي مع غياب الشمس. ولم تستلم البعثة حتى الآن أرضا في الجنينة وزالنجي، وصادرت الحكومة معدات اتصال تابعة للبعثة في مطار الفاشر لعدة أسابيع. ومسألة الأرض تعد أساسية بشكل خاص، حيث أن الوحدات بدأت في الانتشار. وإذا لم تقدم لنا الحكومة الأرض التي نحتاج إليها فورا، فسنضطر إلى تأخير بعض الوحدات. وفضلا عن ذلك، طلبت السلطات المحلية في الأبيِّض من البعثة المختلطة أن تتوقف عن استخدام قاعدة الأبيِّض للوجستيات لأنها ''أنشئت لخدمة بعثة الأمم المتحدة في السودان''.

وكما يدرك المجلس كذلك، نحن الآن نجري عملية مفاوضات مع السودان على إبرام اتفاق بشأن مركز القوات. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر أحلنا إلى الحكومة مشروع اتفاق بعد موافقة الجمعية العامة عليه. وفي ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر، استلمنا نصا بديلا من الحكومة. وقد تضمن النص المقدم من الحكومة مقترحات دلت تجربتنا على أنها ستجعل عمل البعثة مستحيلا، خاصة فيما يتعلق بحرية الحركة للأفراد ولسلامة الاتصالات.

ومع أن هذا المحفل ليس مناسبا لمناقشة مفصلة للوثيقة، من المفيد أن نشير إلى أن النص السوداني يتضمن بندا يسمح للحكومة ''بتعطيل شبكة الاتصالات مؤقتا'' في حال وقوع عمليات أمنية من جانب الحكومة في ممارسة حقوقها السيادية. وهناك أيضا اقتراح يقضي بأن تقوم العملية المختلطة بتقديم ''إخطار مسبق إلى الحكومة بكل تنقلات الموظفين والقوات والأصول المتعلقة بالعملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي''. ويقدر المجلس كيف ستؤثر هذه الأحكام على قدرة قائد القوة على الاستجابة لأزمة غير متوقعة تتطلب ردا سريعا وعملا قويا لحماية المدنيين.

كما أننا دهشنا لرؤية تعليقات في وسائط الإعلام مفادها أن الحكومة السودانية عادت إلى فتح النقاش من جديد حول مسألة تجهيزات العملية المختلطة. وقد جرت مناقشة هذه المسألة مع وزير خارجية السودان عندما زار المجلس السودان في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، مع طلب واضح بأن يتم تحديد تجهيزات العملية على أساس التقرير المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ بشأن العملية المختلطة. وعلى ذلك الأساس، قمنا بإجراء الاستعدادات اللازمة لكي يرتدي موظفو الأمم المتحدة قبعة زرقاء مع شارة الأمم المتحدة وشارة الاتحاد الأفريقي على الأكمام ليعبروا بذلك عن الطبيعة المشتركة للعملية. وهناك امتيازات وحصانات ترتبط بارتداء القبعة الزرقاء وشارة الأمم المتحدة وهي غير قابلة للتفاوض بالنسبة للبلدان المساهمة بقوات.

ومن أجل التغلب على حالة عدم اليقين الراهنة حاليا، يجري الأمين العام مناقشات مع الرئيس كوناري حول كيفية زيادة التزام السلطات السودانية على المستوى الاستراتيجي. وقد جرى مرارا وتكرارا تقديم شروح مفصلة وفنية إلى حكومة السودان، بما في ذلك على أعلى المستويات، والخلافات المتبقية لا يمكن أن تعزى إلى سوء الفهم أو نقص المشاورات. وهذا أيضا ما دعا الأمين العام إلى التأكيد من جديد على مناشدته أعضاء المجلس والزعماء الإقليميين الرئيسيين ببذل جهود إضافية متسقة لإقناع السلطات السودانية لتأييد نشر قوة فعالة للعملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. في نهاية المطاف، من الضروري أن تتخذ حكومة السودان قرارا استراتيجيا إذا كان لنا أن نحقق هدفنا المشترك: استتباب السلم والأمن في دارفور، بل في السودان بأسره.

وإذا فشلت المناقشات المنتظرة في تمهيد الطريق لنشر قوة فعالة، سيواجه المجتمع الدولي خيارات صعبة: هل نمضي قدما في نشر قوة لن يكون في استطاعتها أن تحدث تأثيرا على أرض الواقع، ولن تكون قادرة على الدفاع عن نفسها وتنطوي على المجازفة بإهانة مجلس الأمن والأمم المتحدة والخذلان المفجع لشعب دارفور؟

قبل خمسة أشهر تلقى المجلس، في الخرطوم، موافقة من الرئيس البشير على خطط الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لعملية السلام في دارفور بدون شروط مسبقة. وأثناء زيارة الأمين العام في أيلول/سبتمبر، قدم له الرئيس البشير تأكيدات شخصية على أن حكومته ستسهل انتشار العملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور. ولكن إحجام الحكومة خلال الأسابيع القليلة الماضية، عن تسهيل الاستعدادات العملية لنشر القوة المختلطة، والتصريحات التي أدلى بها كبار مسؤوليها، تشكك في ذلك الالتزام. إن على حكومة السودان مسؤولية هامة عن التأثير بشكل إيجابي على مواقف الجمهور تجاه العملية والأمم المتحدة. ونعتقد أيضا أن الدول المساهمة بقوات تطلب وتستحق ضمانات قاطعة بأن الجهود التي تبذلها للإسهام في تنفيذ القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧) تحظى بالترحيب.

وأخيرا، هناك تطور جديد ومقلق، وهو أن حركتين متمردتين هما حركة العدل والمساواة وتجمع من فصائل جيش تحرير السودان، أطلقتا تهديدات ضد العناصر الصينية في قوات حفظ السلام. وهذا غير مقبول جملة وتفصيلا، وتقوم الأمانة العامة وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بمعالجته بمنتهى الجدية، وستخصص البعثة المزيد من القوات لحماية المنطقة التي تم نشر العناصر الصينية فيها.

إن قدرتنا على إنهاء المعاناة في دارفور مرتبطة في نهاية المطاف بالعملية السياسية. وبينما يواصل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الضغط على الأطراف لتحقيق تقدم في المفاوضات، فإن جهودنا لنشر عملية قادرة على حفظ السلام وعلى تنفيذ ولايتها ومساعدة الأطراف على تنفيذ نتائج مفاوضاتها، ما زالت تتطلب الانشغال المستمر من مجلس الأمن، بالإضافة إلى التأييد الفعال من جانب حكومة السودان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد غيينو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): السيد الرئيس، يشرف وفد السودان ويسعده أن يراكم تترأسون هذه الجلسة الهامة من جلسات جلس الأمن. إننا إذ نقدر تقديرا عاليا الإسهامات المتعددة والأنشطة التي حفلت بها الرئاسة الإندونيسية لمجلس الأمن، فإننا نستذكر أن بلادكم الصديقة كانت سباقة، بل رائدة في تفهم مشاكل وشواغل القارة الأفريقية، وذلك من خلال استضافتها، قبل ما يزيد عن الخمسين عاما لمؤتمر باندونغ التاريخي، الذي قدر له أن يتناول بالتشخيص مشكلات دول القارة الحديثة العهد بالاستقلال، وأن يعزز مسيرتها نحو التوحد القومي وحل المنازعات والبناء من خلال التعاون والتضامن والتعاضد. وبهذا فإن بلادكم الصديقة مؤهلة تماما لترؤس هذه الجلسة بمسألة السلام في دارفور والخروج منها بما يعزز ذلك السلام والاستقرار المنشود.

أرجو أن تسمحوا لي كذلك بأن أحيي عبركم السيد يان ألياسون المبعوث الخاص للأمين العام المختص بالعملية السياسية في دارفور. كما أحيي أيضا رصيفه السيد سالم أحمد سالم المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي. ونحن نقدر دائما جهودهما المتواصلة لإنجاح العملية السياسية وصولا إلى سلام مستدام يستظل به الجميع بدارفور. كما نقدر جهود السيد غيينو بشأن عملية حفظ السلام.

لعله من حُسن الطالع أيضا أن يتزامن عقد هذه الجلسة مع مرور عام على تفاهمات أديس أبابا التي تيسر التوصل إليها في السادس عشر من تشرين الثاني/نوفمبر من العام المنصرم، ٢٠٠٦ خلال ذلك الاجتماع التشاوري الرفيع المستوى الذي أسس لشراكة قوية وفاعلة قوامها الحوار والشفافية بين حكومة السودان والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن مسألة دارفور، ووفق احترام كامل لسيادة السودان ووحدة وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي. وإذا كان لذلك الاجتماع أن يحقق ذلك القدر من النجاح خلافا للمحاولات التي سبقته، والتي تميزت بأحاديتها وعدم واقعيتها، فإن اجتماع أديس أبابا قد رسم خارطة طريق واضحة ومتفق عليها في المسارات المختلفة لقضية دارفور، وعلى رأس ذلك جعل التسوية السياسية أولوية قصوى تسندها وتحميها عملية حفظ سلام مختلطة ذات طبيعة أفريقية تتعزز أيضا بدعم ومساعدات إنسانية للمحتاجين، مضافا إلى ذلك المسار الإنمائي وإعادة التعمير، الأمر الذي أكده الاجتماع الثاني الرفيع المستوى بشأن دارفور الذي عقد في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، متضمنا ذات المعاني السالفة الذكر التي شملها قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧) والذي أكدت بلادنا التزامها الكامل به. ولقد أكدت كافة المرجعيات السابقة، سيدي الرئيس، بما فيها اجتماع أديس أبابا المشار إليه واجتماعات مجلس السلم والأمن الأفريقي اللاحقة وانتهاء بمقررات مجلس الأمن وبياناته الرئاسية، أن مشكلة دارفور تحل فقط عبر التسوية السياسية، وأن اتفاق سلام دارفور هو الأساس، وأنه لا ينبغي السماح لأي طرف بإجهاضه أو فتحه للتفاوض مجدا. كما أدت المرجعيات على وجوب شمول الحل السياسي بقيادة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وأكدت أيضا أن المعارضة لاتفاق سلام دارفور لا ينبغي أن تكون مبررا لاستمرار العمل العسكري ضده. كما أقرت المرجعيات باستعداد المجتمع الدولي لمعاقبة المعوقين لمسيرة السلام.

لقد انطلقت في السابع والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر المنصرم في سرت، باستضافة كريمة من الجماهيرية العربية الليبية الشقيقة، مفاوضات السلام، وبجهود ومبادرات مقدرة من مبعوثي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يان إلياسون وسالم أحمد سالم. إننا إذ ننتهز هذه الفرصة لتقديم التحية والتقدير للسيد إلياسون الذي أحاطكم قبل قليل بالتطورات المتصلة بمسألة السلام في دارفور، فإننا نود الإشارة إلى أن حكومة بلادي قد أخذت على محمل الجد اجتماعات سرت فبعثت إليها بوفد متجانس ومتكامل ورفيع المستوى ترأسه السيد مساعد رئيس الجمهورية الدكتور نافع على نافع. ولم يتبد التزام الحكومة بالمفاوضات بإرسالها لذلك الوفد الرفيع فحسب، وإنما قامت الحكومة بإعلان وقف فوري لإطلاق النار من جانب واحد ولا نزال نتمسك بذلك. وإن كنا نأمل أن تحقق اجتماعات طرابلس التوافق على وقف العدائيات كأحد مطلوبات بناء الثقة أيضا، فإننا نرجو أن يحظى أمر الخروج باتفاق لوقف العدائيات ووقف إطلاق النار بأولوية خلال التحركات الحالية التي يقوم بها المبعوثان بهدف استئناف مفاوضات السلام.

إن التسوية والتفاوض السلمي لا يزالان أولويتنا القصوى وخيارنا الثابت ولا ينبغي أن تكون العملية السلمية حلقة مفرغة. ولا يمكن بالطبع أن يكون أمر استئناف التفاوض مفتوحا بدون إطار زمني. إن ذلك سيخدم فقط أهداف بعض العناصر المتمردة التي ترفض التفاوض، وبعض الجهات التي تهدف إلى تخريب العملية السلمية برمتها. ولذلك فإننا نهيب بالمفاوضيْن التوصل إلى خطة واضحة تحدد أجلا محدودا لاستئناف التفاوض وإكمال الاتصالات التي تجري حاليا بهدف توحيد الحركات ومواقفها التفاوضية. كما أن ذلك التحديد لاستئناف التفاوض يبدو أمرا ملحا

وحيويا للأسرة الدولية التي نرجو منها تنفيذ تعهداتها الخاصة بمعاقبة المخربين لمسيرة السلام على أساس القرارات والبيانات التي أصدرها مجلس الأمن في هذا الشأن من قبل. ونأمل صادقين أن تظهر القوى الدولية ذات الصلة التزامها بتحقيق السلام من خلال قيامها بما يلزم من جهد وضغط لتأمين مشاركة كافة قادة الحركات المتمردة في المفاوضات، وبخلاف ذلك، فإن من شأن ترك الحبل على الغارب تشجيع الحركات المتمردة وإرسال رسائل خاطئة لها. إننا إذ نطالب بوجوب إلزام الأطراف الدولية بدعم العملية السلمية فإننا نحيي بوجه خاص دول الإقليم والدول المجاورة للجهود التي ما انفكت تبذلها للمساعدة على حل مشكلة دارفور، ونأمل في هذا الشأن أن يدعم اجتماع شرم الشيخ للمساعدة على حل مشكلة دارفور، ونأمل في هذا الشأن أن يدعم اجتماع شرم الشيخ المقبل خلال الأسبوع الأول من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ جهود استئناف المفاوضات دون إبطاء.

وبذات القدر من الجدية التي توليها بلادي لمسار المفاوضات والعملية السلمية، فإنها تضطلع أيضا بما يليها من متطلبات لتنفيذ القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧) الداعي، ضمن عدة أمور أخرى إلى نشر العملية الهجين: لقد قامت بلادي بجهود مكثفة خلال الفترة المنصرمة للإيفاء بالتزاماتها، حيث أمكن، وبتعاون كامل مع الأمم المتحدة والممثل المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بالسودان، إنجاز الجوانب الرئيسية المتعلقة بالنشر، مثل إنشاء القدرة التشغيلية الأساسية لرئاسة العملية الهجين بالفاشر، والتقدم على صعيد إكمال القطاعات الفرعية بولايات دارفور الثلاث، بجانب تعيين الكوادر القيادية في وقت يستمر فيه الجهد لإكمال اتفاقية وضع القوات. ونرجو أن نوضح للسيد وكيل الأمين العام لشؤون حفظ السلام أن نقاش اتفاقية وضع القوات مكانه اجتماع ثلاثي بين الأطراف الثلاثة وليس أمام مجلس الأمن.

كما قامت بلادي بما يليها من التزامات بشأن توفير الأراضي وتوفير الخدمات واللوجستيات الضرورية ذات الصلة وبمبادرة من السودان تم عقد اجتماع ثلاثي بأديس أبابا مؤخرا لإكمال مسألة المساهمة بقوات مع الأخذ بالاعتبار للمرجعيات السابقة والشواغل التي أبداها السودان، والتي يتعين وضعها في الاعتبار، كما شارك السودان في البعثة التي قامت خلال الأسبوع الماضي بزيارة إثيوبيا ومصر وتمهيدا لبدء نشر كتائبهما، وقد أنشأت الحكومة لجنة وزارية عليا لتسهيل ومتابعة نشر العملية الهجين والتعامل مع جوانبها المختلفة. إننا نأمل أن تكثف الأمانة العامة من جهودها خلال الأشهر القادمة لإكمال نشر حزمتي الدعم الخفيف والثقيل. خاصة وأن أداء الأمانة العامة في هذا الجانب لم يكن في مستوى التطلعات المطلوبة بأي حال من الأحوال ولم يكن ذلك بسبب أية مشاكل بالنسبة لحكومة السودان. اسألوا الأمانة العامة لماذا لم تنفذ حزمتي الدعم الخفيف والثقيل حتى الآن وقد مضى عام كامل على ذلك. كما نأمل أيضا أن تفضي المداولات الجارية حاليا عبر الأجهزة المعنية للجمعية العامة إلى توفير التمويل والموارد المطلوبة للعملية.

وبشأن المسار الإنساني، أود أن أنهي إلى علم هذا المجلس أن اتفاق تسهيل العمل الإنساني الذي تم توقيعه بالسودان في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٧ قد حقق نجاحا كبيرا تم بموجبه تحسين وتعزيز إمكانيات الوصول وتقديم المساعدات لمستحقيها عن طريق المسار السريع الذي تم اتباعه. وتم في هذا الإطار أيضا إنشاء آلية متابعة تضم الحكومة والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات ذات الصلة. ونثق في أن الزيارة الثانية التي سيقوم بها غدا للسودان السيد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية للسودان، سوف تحقق نجاحا إضافيا لتعزيز تنفيذ الاتفاقية وتسهيل عمليات انسياب العون الإنساني. وإنني

أؤكد من هذا المنبر أن الوضع الإنساني يشهد تحسنا كبيرا تعكسه مؤشرات التغذية والصحة وانعدام الأوبئة بولايات دارفور الثلاث.

لقد أوضح السيد إلياسون أن تدهور الوضع الإنساني يؤثر على التسوية السلمية، ولكن في الواقع أن الخطوات الواثقة للتسوية السلمية هي التي تؤثر إيجابا على الوضع الإنساني وليس العكس، وأن عدم مقدرة فريق التفاوض على تحقيق نتائج إيجابية هو الذي يُضعف ثقة الناس ويُضعف الوضع الإنساني.

إن مسار التنمية وإعادة التأهيل الذي أكد عليه الاجتماع الدولي رفيع المستوى بنيويورك في أيلول/سبتمبر المنصرم يتميز بأهمية قصوى على طريق معالجته لجذور التراعات ومحاربة التدهور البيئي والمتغيرات المناخية. ونأمل أن يصار إلى خطوات محددة لتنمية وإعمار دارفور، بما في ذلك تعزيز وزيادة موارد ونشاطات وكالات وبرامج الأمم المتحدة بالسودان، على النحو الذي أكده البيان المشترك الذي صدر بالخرطوم عقب زيارة الأمين العام للأمم المتحدة للسودان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

أرجو أن أؤكد في ختام حديثي هذا التزام السودان الكامل، التزام الحكومة الكامل، بالتسوية السياسية والسلمية لقضية دارفور، ودعمنا اللامحدود لمبعوثي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وفي الوقت الذي نؤكد فيه التزامنا أيضا بوقف الأعمال العدائية وبوقف إطلاق النار، فإننا نأمل أن يصار إلى استئناف وشيك لمفاوضات سرت، وأن تضطلع الأسرة الدولية بواجباها نحو تحقيق ذلك الهدف بالجدية اللازمة، وضم رافضي أبوجا إلى مسيرة السلام، مع تجنب أي إشارات مزدوجة يكون من شأنها التأثير السالب على تلك المفاوضات. كما أرجو أن يتم تجنب التهويل وألا يتم تضخيم المشكلات الإدارية، وألا يجري تعليق فشل الآخرين على حكومة السودان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سوف أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد خليل زاد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر مبعوث الأمم المتحدة الخاص جان إلياسون والسيد غينو على تقريريهما. وأعرب عن تقديري للجهود التي يبذلها السيد إلياسون والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي سالم سالم، وجميع الأطراف المشتركة والدول التي تقدم دعمها لمحادثات دارفور للسلام في ليبيا.

لقد أبقى استمرار الحالة في دارفور وإلحاحها هذه المسألة في صدارة جدول أعمال المجلس مدة طويلة. ولإحراز تقدم، يجب التحرك بشكل سريع على المسارات السياسية والإنسانية والأمنية. وتقتضي هذه المسارات التزاما مستمرا من جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية: حكومة السودان وجماعات المتمردين والبلدان المساهمة بقوات والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وثمة جوانب عجز لا بد لكل منها أن يعالجها، وأتطرق الآن إليها.

فيما يتعلق بما يجب أن تفعله حكومة السودان، فإن حكومة السودان أساسية لتحقيق التقدم، وخاصة على المسار الأمني. ولا بد لها أن تبرهن بصورة قاطعة، من خلال بياناتها وأفعالها، على أنها تعتزم أن تتقبل بعثة فعالة لحفظ السلام في دارفور وتيسر الأمر لها. واستنادا إلى ما سمعناه من السيد غينو، يبدو أن حكومة السودان حتى الآن لم تفعل ذلك. فأولا، يقوم المسؤولون السودانيون بدون استناد إلى أي أساس بتأخير الاتفاق على تكوين القوة. ومن الواضح أن القوة المقترحة قوة أفريقية في طابعها، كما طلبت حكومة السودان. وينبغي لنا في المجلس أن نتصرف متحدين لحث حكومة السودان على إظهار جديتها بالموافقة الفورية على قائمة البلدان المساهمة بقوات التي قدمتها لها الأمانة العامة منذ شهرين تقريبا. وكذلك لم تتخذ حكومة السودان

الخطوات الضرورية لتيسير أعمال قوة حفظ السلام التابعة للعملية المختلطة التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، وإبرام اتفاق مقبول لمركز القوات.

وقد سمعنا اليوم، وفي تقارير أخرى عديدة، عن إعاقة سبل الوصول إلى الأراضي والمياه، وعن تراخيص قيد الإصدار للرحلات الجوية، وعن تغيير إجراءات منح التأشيرات، وعن حالات تأخير بيروقراطية في تجهيز وثائق الوصول. وإذا أخذت هذه الوقائع في مجموعها، فإنها تتنافى مع الالتزام الإيجابي تجاه بعثة حفظ السلام ذاتها وتعمل على إحباطها وتأخيرها.

وأفزعني خاصة ما سمعته من السيد غينو اليوم عن عرض حكومة السودان المضاد بشأن مشروع مركز القوات الذي تطالب فيه بحق الحكومة السودانية في تعليق أو وقف الاتصالات أو في إخطارها مسبقا بتحرك القوات. ويتبين من سجل حكومة السودان حتى الآن افتقار إلى النية الحسنة في تقديم الدعم لنشر قوة فعالة في دارفور. ويجب علينا في المجلس أن نصر على مطالبة السودان بأن يلتزم ببعثة حفظ السلام ويتخذ جميع التدابير الضرورية لتيسير نشرها على الفور.

وفيما يتعلق بما يجب على المتمردين أن يفعلوه على المسار السياسي لكي تنجح عملية السلام، يجب أن ينخرط المتمردون في العملية السياسية، وأن يتخذوا موقفا موحدا ويتفقوا على فريق للتفاوض. وينبغي ألا يتحاشى مجلس الأمن الصرامة في التعامل مع الجماعات التي تبقى خارج الحوار.

وينبغي أيضا أن نطالب بألا يعوق المتمردون المسار الأمني. وعلى غرار السيد غينو، أرى أن من دواعي القلق البالغ أن نسمع أن تهديدات صدرت ضد المهندسين الصينيين، الذين أوفدوا إلى دارفور كجزء من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ونحن نقدّر مساهمة الصين المبكرة في هذه العملية ولن نرضى بتوجيه أي تهديد إلى أي من البلدان المساهمة.

أما فيما يتعلق بما يجب أن تفعله البلدان المساهمة بقوات على الصعيد الأمني، فإن قلقنا يتعاظم بسبب عدم المساهمة بمروحيات وبوحدات نقل ثقيلة. وسهولة الحركة حاسمة الأهمية لقوة بحجم العملية المذكورة، في منطقة كبيرة المساحة كبر دارفور. وسوف نعمل بصورة ثنائية وبالتنسيق مع باقي أعضاء مجلس الأمن للحث على المساهمة بهذه الأصول. ونحن نكرر دعوتنا إلى البلدان التي تمتلك القدرة على الدعم الجوي أن تلبي نداء الأمم المتحدة. ويجب أن نواصل نحن، أعضاء المجلس، دعم جهود الأمانة العامة لتحديد الجهات التي يمكن أن تساهم ولاطلاعها على أهمية تلبية هذه المطالب.

وأخيرا، نرى أن من الأمور الحاسمة الأهمية للأمم المتحدة أن تعين كبيرا لمفاوضي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ومديرا طويل الأجل لفريق دعم الوساطة للإشراف على عملية السلام على أساس يومي، لمساعدة المبعوث الخاص. ونشجع الأمانة العامة أيضا على الاستعجال في التعاقد على مساكن إضافية لحفظة السلام وذلك بما يكفل عدم تأخير التحديات اللوجستية تنفيذ هذه البعثة الهامة.

وختاما، إذا ما رجعنا إلى الوراء، يجب أن نأخذ بالحسبان أن التقدم في مسألة دارفور يتوقف على التنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل. ولا يمكن أن نأمل في المضي قدما نحو تحقيق سلام شامل في المستقبل المنظور إلا بالتقدم على جميع الجهات. والولايات المتحدة ملتزمة بقيادة الجهود الدولية للدفع باتفاق السلام الشامل إلى الأمام، وهذا يتصل اتصالا وثيقا بأي نهاية ناجحة للصراع في دارفور.

وأكرر مجددا شكر زملائنا على بياناهم التي أدلو بها اليوم، وأحث على عدم تفويت الفرصة. النظر بإمعان ودقة في الطريقة التي يمكننا بها تذليل العقبات لإحراز تقدم على الجبهات الثلاث معا: أي المسارات الثلاثة، السياسي، والإنساني والأمني.

السيد ساوغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): نشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة الهامة. ونود أن نرحب بالسيد يان إلياسون في نيويورك وأن نشكره على إحاطته الإعلامية التي قدمها هنا، اليوم. ونشكر أيضا السيد جان - ماري غينو على عرضه تقرير الأمين العام.

لقد استأثرت الحالة في دارفور باهتمام المجتمع الدولي لفترة طالت حتى الآن، وإني أقدّر جهود الأمين العام لجعلها مسألة ذات أولوية. ويواصل المجتمع الدولي أيضا عمله متضافرا، في محاولة العثور على حل قابل للبقاء ودائم. غير أن الحقيقة هي أن للوضع في دارفور تأثيرا مدمرا على الحالة الإنسانية على أرض الواقع.

ونوافق الأمين العام على ملاحظاته القائلة إن الحالة في دارفور على مفترق طرق، إذ أنه بينما يوجد عنف متزايد في هذه المنطقة، هناك أيضا فرصة للسلام عن طريق المفاوضات السياسية ونشر قوة لحفظ السلام يمكنها المساعدة على تغيير الحالة. والحل في دارفور، كما أكدنا في عدة مناسبات، يتمثل في التوصل إلى تسوية سياسية. ولهذا السبب نرحب بالتزام المبعوث الخاص، السيد إلياسون ومبعوث الاتحاد الأفريقي، السيد سالم أحمد سالم، وجهودهما في سبيل إيجاد حل سياسي وسلمي لمشكلة دارفور.

وترى جنوب أفريقيا أن اتفاق أبوجا للسلام يوفر الإطار اللازم لإيجاد حل سلمي للصراع في دارفور، ونحن نشارك في الالتزام بالإسراع إلى أقصى حد في اختتام المفاوضات السياسية ورؤية ضرورة احترام كل المجموعات المسلحة في دارفور الرأي الدولي ومشاركتها في محادثات السلام تلك.

غير أن من المحبط أن بعض الحركات في دارفور قررت عدم المشاركة في مؤتمر السلام الذي عُقد مؤخرا في سيرت (ليبيا). ونحث المجتمع الدولي على بذل قصارى جهده لضمان التحاق الجميع بتلك العملية، لأن هذه المحادثات عامل حاسم في حل الصراع في دارفور. وينبغي أن يكون مجلس الأمن قادرا على اتخاذ إجراء حازم ضد الذين يتعمدون الغياب عن هذه المفاوضات ويختارون، بدلا من ذلك، الانهماك في أعمال العنف ضد سكان دارفور الأبرياء.

وهناك مسألة رئيسية أخرى تدعو إلى القلق، هي وجود مجموعات من الميليشيا والمتمردين داخل بعض مخيمات المشردين داخليا وحولها، مما تسبب بالعنف داخل هذه المخيمات. وينبغي اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان أمن السكان المدنيين والنازحين داخليا، فضلا عن النساء والأطفال في دارفور. ويجب أن نهيئ ظروفا مؤاتية لوصول المساعدات الإنسانية إلى قطاعات السكان المحتاجين.

ونقدر التقدم المحرز حتى الآن فيما يتعلق بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ولا سيما القدرة العاملة الأولية للمقر، التي تم الآن إنشاؤها. ونحث الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على زيادة تسريع هذه العملية بما يؤمّن بداية نقل السلطة من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان.

وفي نفس الوقت، يساورنا القلق إزاء حالات التأخير المتواصلة فيما يتعلق ببعض المجالات ذات الأهمية البالغة لتنفيذ العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وخاصة مجال القدرة على الدعم الجوي، والنقل البحري، فضلا عن هيكل قوات البعثة. وفيما يتصل بهذه القدرات الحاسمة

الممتازة، من الواضح أننا، في أفريقيا، لا نستطيع توفيرها، ونناشد القادرين على ذلك أن يوفروا القدرات اللازمة.

ويساورنا القلق أيضا إزاء بطء إجراءات الموافقة على ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ونوافق السيد غينو على ملاحظته بشأن الإسراع في نشر عملية قوية لحفظ السلام. وفي هذا الصدد، يدعو وفدي الدول الأعضاء إلى النظر في الميزانية التي اقترحها الأمين العام للعملية المشار إليها والموافقة عليها. ولا بد لنا من العمل بسرعة للتقيد بالحدود الزمنية التي حددها هذا المجلس.

من الواضح أن نجاح العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي وللأمم المتحدة في دارفور يرهن بتعاون جميع الأطراف المعنية. ونود، في هذا الصدد، تأكيد الحاجة إلى حوار متواصل بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وحكومة السودان، ونحن – في هذا السياق – نثني على الاجتماع الذي عقد مؤخرا للأطراف في أديس أبابا، بإثيوبيا.

ونلاحظ النتائج الأولية لتحقيق بادر بإجرائه قائد بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان مباشرة بعد الاعتداءات على المجموعة العسكرية التابعة للبعثة في موقع حسكنيتة. وجنوب أفريقيا، التي تأسف لهذا العمل، تتطلع إلى التقرير النهائي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. إن من الأهمية بمكان تحديد هوية الجناة ومحاكمتهم.

وأخيرا، لا نزال متشبثين بالأمل في أن يتم بسرعة تذليل التوترات التي ثارت مؤخرا في العلاقة بين الشمال والجنوب، بحيث يواصل الطرفان تنفيذهما الكامل لاتفاق السلام الشامل. ونحن على اقتناع بأن التنفيذ الكامل لهذا الاتفاق سيسهم بصورة إيجابية في الحل الدائم للصراع في دارفور.

السير جون ساورز (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أضيف آيات شكري شخصيا للمبعوث الخاص، يان إلياسون، ولوكيل الأمين العام، جان – ماري غينو، على تقريريهما المقدمين اليوم، وكذلك لما يبذلان من جهود متواصلة لحل أزمة دارفور. أرى أن ما سمعناه اليوم من إحاطات إعلامية قد بيّن أن احتمالات إحلال سلام مبكر واهية. فالتقدم غير كاف في جميع المسارات الأربعة التي هي موضع اهتمامنا – المسار السياسي والمسار الأمني والمسار الإنساني والتصدي للإفلات من العقاب. واسمحوا لي بأن أتناول كلا منها على حدة.

فعلى المسار السياسي، نرحب بجهود مبعوثي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المتواصلة ونؤيدهما بشدة. ونرجو أن يقدم المجلس دعمه المستمر لهما، وندعو الآخرين إلى دعم جهودهما. وقد بدأ المبعوثان مسارهما في سيرت، لكن من الواضح أن العملية سيطول أمدها وستكون متمادية. وأرى أنه ينبغي لنا أن نظل مركزين على ثلاث نقاط، أرجو أن يؤيدها جميع أعضاء المجلس.

بادئ ذي بدء، يجب تشجيع كل الأطراف في دارفور على أن تشارك مشاركة تامة وبنّاءة، وإن لزم الأمر، علينا أن ندفعها في ذلك الاتجاه. وثانيا، ينبغي أن تكون الأولوية الفورية لوقف العمليات العدوانية، وأن ترصد القوة المختلطة ذلك بفعالية. وسيكون هذا أمرا أساسيا لتهيئة فترة هدوء للمفاوضات بشأن المسائل السياسية. وأرحب بالتزام حكومة السودان في هذا الصدد، ونتوقع منها أن تحترمه. ويجب أن يحذو المتمردون حذوها. وثالثا، يجب أن تكون التسوية النهائية التي يتم التوصل إليها شاملة، تتوفر لها مقومات البقاء. ويجب أن تشمل المحادثات جميع شرائح مجتمع دارفور، كما قال السيد إلياسون اليوم. وينبغي ألا تقتصر على قادة المجموعات المسلحة. وعلينا أن نستخلص العبر من مفاوضات اتفاق السلام في دارفور. ولا بد لنا من الصبر والواقعية لضمان المشاركة الفعلية للقادة المدنيين في دارفور.

إننا سنواصل دعمنا للسيد إلياسون والسيد سالم سالم، ونحث الأمين العام على تعيين كبير وسطاء ليقود محادثات السلام على أساس يومي دعما للمبعوثَين.

وفيما يتعلق بقوة حفظ السلام، كما أكد وكيل الأمين العام غينو، كان هناك تقدم ضئيل وبطيء، لكن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور كلها لا يزال متأخرا جدا عن الجدول الزمني. وهناك خطر متزايد من ألا تكون القوة المختلطة قوة عسكرية فعالة وقادرة على تنفيذ ولايتها حين تتسلم مهامها في ١ كانون الثاني / يناير. إن عواقب ذلك ستكون قاسية على شعب دارفور. والاعتداء الأخير على بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، في حسكنيتة، كان دليلا على المخاطر التي سيتعين على العملية المختلطة مواجهتها، بغض النظر تماما عن أنها قادرة على مجابهة التحدي المتمثل في حماية المدنيين في دارفور.

لقد أوضح وكيل الأمين العام غينو المشاكل التي تواجهها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. أولا، لم يستطع أعضاء الأمم المتحدة أن يوفروا القدرات اللازمة. وإننا سنواصل العمل على إقناع المساهمين المحتملين، وآمل أن يفعل الآخرون ذلك. والبدائل العسكرية التي حددها السيد غينو غير محبذة.

ثانيا، على الرغم من قبول حكومة السودان بالقرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، فإنها لم تستطع إثبات التزامها بتنفيذه بفعالية وفي الوقت المناسب. ولم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل القوة أو اتفاق بشأن الوضع القانوني للقوات. وإننا نتطلع إلى حكومة السودان لكي تنجز تلك الاتفاقات سريعا؛ والاستجابات التي أعطيت حتى الآن لا تعطي أي تشجيع على أن تلك هي نيتها. كما يجب على الحكومة أن توفر تصاريح للتنقل البري والجوي. وما يبدو من عزم الحكومة السودانية على تسييس القوة المختلطة في دارفور، يزيد المخاطر على الوحدات المسموح لها بالانتشار.

إن القوة المختلطة تمثل تحديا صعبا على الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بما فيه الكفاية، وتباطؤ حكومة السودان وتعويقها يشكلان خطرا من أن يكون الأمر مستحيلا. وإنني أخشى من أن الخطاب الحماسي الذي سمعناه من فورنا من سفير السودان لا يعطينا أية ثقة بأن حكومة السودان بصدد تغيير أساليبها.

ثالثا، إن السبب الذي جعلنا نخصص وقتا وجهدا كبيرين لمسألة دارفور، هو المعاناة الشديدة لسكان دارفور. فقد قتل منهم أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص، وأجبر أكثر من مليونين على ترك بيوتهم، حيث يعيش معظمهم اليوم في مخيمات مؤقتة منذ عدة سنوات. والحالة الإنسانية لا تزال حرجة، وهي تواصل تدهورها إلى الأسوأ. فقد شُرد ٤٠٠ ٠٠٠ شخص آخرون من بيوتهم هذه السنة، وفقا لأرقام الأمم المتحدة. وقتل سبعة من موظفي الإغاثة الإنسانية في الشهر الماضي – وهو أكبر عدد من القتلى بينهم في شهر واحد على الإطلاق. والبلاغ الصادر عن الأمم المتحدة والسودان بشأن العمل الإنساني لم ينفذ إلا جزئيا. لذا، أطالب السودان برفع القيود عن حركة موظفي العمل الإنساني، والسماح للقوة الدولية بإيجاد الظروف المواتية لمعالجة الحالة الإنسانية بفعالية.

رابعا، إن السلام في دارفور يعتمد أيضا على إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب، وإننا نتطلع إلى حكومة السودان لكي تحترم التزاماتها بموجب القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، ولكي تنفذ مذكرات الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية. وإنني أقول، بصراحة، إنها إهانة لمجلس الأمن أن يعين أحد المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في دارفور وزيرا في الحكومة السودانية. وأخشى ألا يجد رئيس المدعين العامين في

المحكمة الجنائية الدولية إلا القليل من الأشياء الإيجابية ليقولها، لدى إبلاغه هذا المجلس في الشهر المقبل، وسيكون علينا معالجة ذلك.

ولا بد من اتخاذ إجراء عاجل بشأن المسارات الأربعة كلها، لبناء سلام مستدام في دارفور. وينبغي أن يبقى المجلس جاهزا لاتخاذ إجراء شديد ضد أي طرف يعمل على تقويض أي جانب من جوانب عملية السلام. وكما شهدنا في أعقاب الأزمة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، لا تزال المخاطر على الأمن في السودان بأكمله تتزايد. وتدعو المملكة المتحدة حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان استئناف الحوار لتجاوز التحديات الرئيسية أمام اتفاق السلام الشامل، بحيث يمكن مواصلة تنفيذه وفق جدوله الزمني.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر السيد إلياسون على إحاطته الإعلامية بشأن التطورات الأخيرة في العملية السياسية في دارفور، بالسودان. كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام غينو على إحاطته الإعلامية بشأن التقدم في نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

لقد ظل موقف الصين الثابت هو أنه ينبغي السعي إلى تسوية سياسية لمسألة دارفور، من خلال الحوار والمشاورات على أساس احترام سيادة السودان وسلامة أراضيه الإقليمية. والصين تدعم بقوة استراتيجية المسارين المتمثلة في الدفع قدما بالمفاوضات السياسية وانتشار حفظ السلام بصورة متوازنة، وهي تتطلع إلى الدور المركزي والريادي الذي يُتوقع أن تؤديه الآلية الثلاثية المكونة من حكومة السودان، والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وقد أثبتت الوقائع أن تلك الاستراتيجية والآلية تشكل النهج الصحيح لتسوية المسألة في دارفور، وقد حققت نتائج بارزة.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يظل واثقا وأن يواصل التعاون وتعزيز الزخم الإيجابي المحرز حتى الآن، وأن يدفع باتجاه إحراز تقدم متواصل نحو إيجاد تسوية ملائمة وشاملة لمسألة دارفور.

وهذه المسألة باعتبارها نقطة ساخنة تواجه المجتمع الدولي، لها أسباب داخلية وخارجية معقدة. وسيتطلب حلها نهجا متكاملا يعالج مظاهرها وأسبابها الجذرية على السواء. إن الحالة في دارفور تواجه حاليا عقبتين كبيرتين هما: تدهور الحالة الإنسانية وتعثر المفاوضات السياسية. وترى الصين أن الأولى ظاهرة من ظواهر المشكلة، بينما الأخيرة هي السبب فيها. وبدون مفاوضات سياسية بنية حسنة بين مختلف الأطراف في دارفور، لا يمكن للحالة الأمنية أن تتحسن بشكل أساسي. فإذا لم يكن لدى مختلف القوى السياسية في السودان حافز للعمل نحو السلام، فإن العملية المختلطة، مهما كانت قوية، لن تتمكن من تحقيق هدفها.

لذا، ترى الصين أن السيد إلياسون بعمله النشيط لتعزيز المفاوضات السياسية، قد اعتمد نهجا مستلهما من رؤية سياسية تعالج الأسباب الجذرية للمشكلة. وترحب الصين بعقد الاجتماع الذي تم في سرت، ليبيا، وتقدر الجهود النشيطة لبعثة المساعي الحميدة التي قام بها المبعوثان الخاصان للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

لكن من المؤسف أن بعض الجماعات المتمردة لا تزال متمسكة بمواقفها، وتقاوم عملية المفاوضات السياسية، مما يعطل التسوية السياسية لمسألة دارفور. وأهم مسألة ملحة معروضة على المجتمع الدولي حاليا هي اتخاذ تدابير فعالة للضغط على الجماعات المتمردة المعنية لكي تشارك في العملية السياسية. والصين تحث بإخلاص تلك الجماعات على إعطاء الأولوية للتنمية المستقرة في بلدها، ولرفاه شعب دارفور، والاستجابة بشكل إيجابي لمناشدات

المجتمع الدولي، واتخاذ الخيار الصحيح بالمشاركة في العملية السياسية بأسرع ما يمكن، لكي تمهد الطريق للمفاوضات نحو التوصل إلى اتفاق سلام شامل لدارفور في وقت مبكر.

ومنذ اتخاذ القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، حقق انتشار العملية المختلطة تقدما بارزا، بفضل الجهود المشتركة من جميع الأطراف المعنية. والصين ترحب بذلك التقدم، وتقدر تقديرا عاليا الجهود المبذولة، في ذلك الصدد، من جانب الأمانة العامة، والاتحاد الأفريقي وحكومة السودان. ومن جهة أخرى، كما لاحظت الأمانة العامة في وقت مبكر من عملية الانتشار، إن العملية غير مسبوقة في حجمها، وهي تقتضي التعاون والتفاعل بين حكومة السودان، والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وضرورة معالجة الحالة المعقدة، التي ترفض فيها بعض الجماعات المتمردة تقديم أي تعاون سياسي. ونتيجة لذلك، من المرجح أن يواجه الانتشار عددا من الصعوبات.

إن المخرج الوحيد هو مواصلة تعزيز المشاورة والتعاون بين جميع الأطراف، والتوطيد المطرد للثقة السياسية المتبادلة بعملية التعاون والتفاعل. وهذه الثقة هي الميسر لحل المشكلة. وبهذه الثقة، يمكن إيجاد حل لأي مشكلة تقنية مهما كانت صعبة؛ وبدون الثقة السياسية المتبادلة، يمكن لأصغر المشاكل التقنية أن تتطور لتكون حجر عثرة. وفي الوقت الحاضر، ينبغي توخي الحذر لتفادي تسييس المسائل التقنية، وعدم ترك العواطف تتدخل في معالجة تلك المسائل. وإننا نحث الأطراف المعنية على التوافق، بأسرع وقت ممكن، على التفاصيل المتعلقة بانتشار العملية المختلطة، عبر الحوار والتشاور على قدم المساواة، لضمان الانتشار الشامل والسلس للعملية المختلطة، وفقا لأحكام القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧). ومن الضروري الإشارة إلى أن وزع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور يعبر عن القرار الإجماعي لمجلس الأمن، الذي يجسد التفاهم المشترك للمجتمع الدولي بأكمله. ويساور الصين بالغ القلق إزاء التعليقات الأخيرة الصادرة عن بعض الجماعات المتمردة والتي تهدد سلامة وأمن حفظة السلام. ونحث تلك الجماعات على اتباع الاتجاه العام للوضع الدولي، وعلى التعاون مع الأمم المتحدة وعلى عدم السير أبعد من ذلك في الاتجاه الخاطئ.

إن مسألة دارفور، شأنها في ذلك شأن باقي القضايا الدولية الساخنة، تتمثل أسبابها الأساسية في التنمية. وفي حين ندفع بالعملية السياسية ونشر عمليات حفظ السلام إلى الأمام، ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماما مماثلا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في دارفور. كما ينبغي أن يلقي نظرة أطول أجلا وأن يضع، في وقت لاحق، استراتيجية إنمائية تناسب الإقليم. وعن طريق تحسين سبل الرزق للشعب هناك، يمكن حل الصراع تدريجيا وتنمية علاقات وئام فيما بين مختلف الجماعات الإثنية والقبائل، وكذلك بين الإنسان والطبيعة.

وتراقب الصين عن كثب التطورات الحاصلة في دارفور وتبذل جهودا مطردة للتوصل إلى تسوية مناسبة للمسألة. وقد زار الممثل الخاص للحكومة الصينية السودان عدة مرات، وذهب إلى دارفور لمراقبة الوضع في الميدان. وشاركت الصين في كل المؤتمرات الدولية الرئيسية التي عقدت حتى الآن بشأن دارفور واضطلعت بدور نشط في جهود المساعي الحميدة الدولية ذات الصلة. ووصلت مؤخرا إلى نيالا الدفعة الأولى من الوحدة الهندسية المتعددة الوظائف التي شاركت بها الصين في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم الصين إلى دارفور وإلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان مساعدات إنسانية وتبرعات في عدة مناسبات، كما تقدم إلى شعب دارفور مساعدات كثيرة في عدة مجالات منها الزراعة والتعليم والبنية الأساسية.

وسنواصل العمل مع المجتمع الدولي لكي نساهم في التوصل إلى تسوية مبكرة لمسألة دارفور، وفي تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في ذلك الإقليم.

السيد شوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نعرب عن امتناننا للممثل الخاص للأمين العام، يان إلياسون، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن التقدم المحرز على المسار السياسي للتوصل إلى تسوية في دارفور. كما نعرب عن امتناننا لوكيل الأمين العام، السيد غينو، على المعلومات التي قدمها بشأن الجهود المعززة التي تبذلها الأمانة العامة لتحقيق النشر العاجل لعملية مختلطة فعالة لحفظ السلام في دارفور تابعة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

ونعتبر أن العمل الذي يقوم به الممثلان الخاصان، إلياسون وسالم سالم، عملا ناجحا. وتثمر الجهود التي يبذلانها عن نتائج عظيمة. ومن المهم أنهما تمكنا من البدء في وضع آلية تفاوضية بين الخرطوم والمعارضة في دارفور. ونعوِّل على التقدم المحرز في الحوار الذي جرى في سرت.

ونرحب هنا بالنهج الذي تتبعه حكومة السودان، باعتبار ذلك خطوة أولى في العملية السياسية، نحو التوصل إلى اتفاقات سلام مع المتمردين، ولا سيما ما أعلنته الخرطوم من وقف من جانب واحد للأعمال المسلحة في دارفور. ولا يزال الوضع في ذلك الإقليم من السودان معقدا للغاية، ولكن موجة العنف قد انحسرت إلى حد ما على وجه العموم.

ونشعر ببالغ القلق فيما يتعلق بموقف عدد من الجماعات المتمردة التي تواصل رفض المشاركة في العملية السياسية. ونأمل، في فترة المشاورات التي تجري قبل تجديد المحادثات، أن تعيد هذه الجماعات النظر في مواقفها من أجل أن تكتسب العملية السياسية طابعا شاملا حقا. ومن الأساسي أن نواصل ممارسة الضغط على قادة المتمردين، وأن نثبت لهم مزايا السلام مقارنة بالحرب.

وتظل النوايا الحسنة مجرد نوايا إلى أن تبرم الأطراف اتفاقا ثنائيا لوقف إطلاق النار، وتبدأ عملية نزع سلاح المتمردين وتسريحهم. ودون إحراز تقدم في الحوار الدائر داخل دارفور، من المستحيل أن نحقق تحسنا في الوضع الإنساني أو أن ننجز بنجاح المهام المتعلقة بحفظ السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

ونشعر ببالغ القلق إزاء التأخير في الوزع الكامل للعملية المختلطة. ولسوء الحظ لم يتم التوصل بشكل كامل حتى الآن إلى اتفاق بشأن قائمة البلدان التي تقدم القوات والمعدات إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، التي وضعتها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بالتشاور مع حكومة السودان. ونتوقع أن تتم في المستقبل القريب تسوية المشاكل الباقية دون حل، والتي تتعلق بإرسال عملية غير مسبوقة ومهمة من جميع الجوانب إلى دارفور، بما في ذلك تشغيل آليات قطرية فيما بين الوكالات في الخرطوم تنشأ خصيصا لتلك الأغراض.

ونتوقع من القيادة السودانية، شأنها في ذلك شأن بقية الأطراف المهتمة بالأمر، أن تبذل كل ما في وسعها للتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في الاضطلاع بأعمال حفظ السلام في دارفور.

وبطبيعة الحال، إنه من غير المقبول أن تمارس أي تهديدات ضد حفظة السلام. ومن الضروري أن تتضمن التسوية في دارفور تنفيذ اتفاق شامل للسلام وتحسين الوضع الإقليمي فيما يتعلق بالأمن والعلاقات بين السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. ويمكن تعزيز ذلك عن طريق

الامتثال غير المشروط من جانب دول المنطقة للاتفاقات التي يتم التوصل إليها في ذلك المجال.

السيد بيابورو - إيبورو (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على قيامكم بتنظيم هذه الجلسة الهامة بشأن دارفور، وأن أقول للسيد إلياسون، الذي نكرر له الإعراب عن تأييدنا لإنجاز مهمته الصعبة والحساسة، إننا أحطنا علما على النحو الواجب بالتطورات الأخيرة في الميدان، التي نجدها غير مطمئنة إلى حد بعيد.

ففي مطلع المشاورات التي جرت في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغنا السيد غينو بجميع الاتصالات التي أجراها في أديس أبابا وحالة تجهيز القوة المختلطة، المتقدمة إلى حد كبير. ونشير إلى المعلومات التي وفرها لنا الآن من فوره. وتتيح لنا تلك النظرة العامة أن نقول إن المجلس لديه الآن معلومات كافية عن جميع جوانب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وعن سلوك مختلف الأطراف الفاعلة.

وفي ضوء تلك المعلومات والنظر في تقرير الأمين العام (S/2007/653)، يود وفد بلادي أن يدلي بالتعليقات التالية.

نتفق مع الأمين العام حين يقول في تقريره:

> ”وصلت الحالة في دارفور إلى مفترق طرق. فبينما تشهد وتيرة العنف تصاعدا من ناحية، هناك من ناحية أخرى فرصة لإحلال السلام عن طريق المفاوضات السياسية ومن خلال نشر قوة حفظ سلام قادرة على المساعدة في إحداث تغيير“. (S/2007/653، الفقرة ٣١).

ولذلك، فإن هذه لحظة حاسمة يجب على أطراف الصراع أن تغتنمها، الأمر الذي لم يحدث دائما. وفي الواقع إننا في حين ندرك كل التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن، ولا سيما منذ اتخاذ القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، لا يسعنا إلا أن نشعر ببالغ القلق إزاء استمرار المشاكل العديدة، وبخاصة مناخ انعدام الأمن وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

ومن أجل ذلك يدين وفد بلادي مناخ انعدام الأمن الذي ما زال سائدا في السودان، ولا سيما في جميع أنحاء دارفور، مع استمرار الهجمات ضد المدنيين، وموظفي بعثة الأمم المتحدة في السودان، وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، والوكالات الإنسانية. وفي ذلك الصدد، ندعو إلى نشر نتائج التحقيق الذي أجري بشأن الهجمات التي شنت على مخيم بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، في حسكنيتة، ومحاكمة مرتكبي تلك الجريمة البشعة.

كما ندين جميع الجهود التي تستهدف تقويض عملية السلام، ولا سيما رفض بعض الجماعات المتمردة المشاركة في المفاوضات التي دارت في سرت بالجماهيرية العربية الليبية، وعمليات التأخير من جانب الأطراف التي تسعى إلى الإضرار بنشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن يكون المجلس حاسما ومحايدا حتى يجد آذانا صاغية بشكل أفضل.

وفي مؤتمر القمة الذي عقده المجلس في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، شدد الكونغو بالفعل على ضرورة اغتنام جميع الفرص التي وفرها اتخاذ القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧). ويود وفد بلادي أن يغتنم هذه الفرصة ليكرر ذلك النداء، الذي يطلب من الدول التي قد يكون لديها أي نفوذ مهما كان على الأطراف أن تحثها على اختيار طريق السلام. ومن المطلوب بشدة أيضا أن تبذل جميع الجهود في إطار التنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل أن تستمع جميع أطراف الصراع على صوت واحد.

إن الأمر يتطلب الآن، أكثر من أي وقت مضى، كما قال وزير خارجية الكونغو أثناء المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين، أن نبذل كل ما في وسعنا للإسراع بتنفيذ المجالات الثلاثة ذات الأولوية التي أكدها الاجتماع الرفيع المستوى بشأن دارفور المعقود في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

ويتعلق أول هذه المجالات بالحوار السياسي. وينبغي دعم مبادرة سرت التي كانت إيذانا باستئناف الحوار بين الأطراف. ولا يمكن لهذا الحوار الشمولي أن يثمر نتائج إلا إذا تطور الجانب الآخر من الصراع السوداني أيضا بصورة إيجابية. وفي ذلك الصدد، يجب التركيز بصورة خاصة على تنفيذ اتفاق السلام الشامل، والدعوة إلى تسوية المسائل من خلال الحوار واستئناف المشاركة الكاملة للحركة الشعبية لتحرير السودان في حكومة وحدة وطنية. وأي لجوء إلى فرض جزاءات، إن اقتضى الأمر، ينبغي أن يراعي قاعدة احترام الحياد التام إزاء الأطراف.

ويكمن المجال الثاني في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ومما لا شك فيه أن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور هو الضمانة الوحيدة لاستعادة السلام في دارفور. فليس هناك أي بدائل أخرى. وهكذا، من الحيوي نشر قوة تتسم بالنشاط والمصداقية والقدرة على كفالة حماية المدنيين بصورة فعالة وضمان الوفاء بما قطع من التزامات.

وبالتالي، نعرب عن شواغلنا إزاء المصاعب التي ينطوي عليها تأمين ميزانية البعثة. والكونغو على استعداد لتقديم مساهمته المتواضعة بوضع سريتين من المشاة رهن إشارة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي كي تستخدمهما العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ونود أن نكرر نداء الأمين العام المتعلق بتوفير ما تقوم الحاجة إليه من شركات نقل ووحدات الطائرات العمودية المتوسطة الحجم، وإلا فإن قدرة تدخل البعثة قد تتعرض لخطر شديد.

كما نود أن نطالب حكومة السودان بأن تواصل التعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من خلال تيسير نشر القوة المختلطة في أقرب وقت ممكن. ونثني على ما اتُخذ بالفعل من تدابير بالترافق مع وقف إطلاق النار من جانب واحد عشية انعقاد محادثات سرت. وينبغي لذلك التعاون، الذي كنا نأمل إقامته صادقين، أن يساعد في تيسير جميع الإجراءات، بما في ذلك قبول تشكيلة القوات، والحصول على قواعد، ومنح طائرات الأمم المتحدة حقوق التحليق.

وأخيرا، هناك مسألة تتعلق بالمساعدة الإنسانية. وهنا، حسبنا أن نقتبس كلام الأمين العام الذي أشار، في تقريره، على نحو خاص إلى

”معاناة سكان دارفور الذين ما زالوا عرضة لتهديدات العنف وانعدام الأمن وما برحوا يقبعون في المخيمات سبعة عشر شهرا بعد توقيع اتفاق سلام دارفور“ (S/2007/653، الفقرة ٣٤).

وبمجرد رؤيتنا لصور أولئك الأطفال والنساء والرجال الأبرياء في دارفور أدركنا أين يكمن واجبنا. وبالتالي، لن يؤيد الكونغو جميع المبادرات التي ستساعد على تعزيز الحوار والسلام في دارفور فحسب، بل أيضا أي تدابير قسرية ومحايدة أخرى إذا اقتضى الأمر.

السيد أرياس (بنما) (تكلم بالإسبانية):اسمحوا لي في المستهل أن أشكركم شخصيا، سيدي، وأشكر الوفد الإندونيسي، على المبادرة إلى عقد هذه الجلسة وإتاحة الفرصة لجميع أعضاء المنظمة للتفكير في الحالة في دارفور. وبالمثل، أود أن أعرب عن امتناننا للإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما السفير يان إلياسون ووكيل الأمين العام جان ماري غينو بشأن التقدم المحرز في العملية السياسية ونشر العملية المختلطة.

لا يمكننا الحديث عن الأزمة في دارفور دون التشديد، كما فعل ذلك السيد إلياسون، على أن السلام لا يمكن تحقيقه إلا من خلال عملية تشاورية سياسية. وبالتالي، نؤيد تماما المساعي الدبلوماسية وجهود الوساطة التي قام بها السفيران إلياسون وسليم.

وفي ما يتعلق باجتماع سرت، فإننا نتشاطر الرأي القائل إنها كانت ناجحة باعتبارها خطوة أولى في عملية المصالحة. ونؤمن بأنه لا بد من الحفاظ على وتيرة المفاوضات، ونؤيد المشاورات التي يقوم بها الفريق المشترك لدعم الوساطة في أنحاء مختلفة من المنطقة، بغية اجتذاب المجموعات المتمردة التي لم تشارك في اجتماع سرت.

وأما بالنسبة إلى العملية المختلطة، فإننا نعترف بالجهود التقنية للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ونشكر البلدان التي قامت، في سياق التضامن، بالمساهمة بقوات من أجل الاضطلاع بالمهمة الصعبة. وعلى غرار المتكلمين السابقين، نشعر بالقلق إزاء التأخير في الحصول على القوات اللازمة. وفي ذلك السياق، نقترح أنه قد يكون من المستصوب تعزيز التفاعل بين أعضاء المجلس والأطراف في الصراع، وبين الاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات أيضا. كما نناشد الجميع ألا يغضوا الطرف عن أن الهدف الرئيسي للعملية المختلطة هو إحلال السلام في دارفور.

وكانت بنما من بين الوفود التي اعتبرت أنه من الهام كفالة مشاركة ممثل الحكومة المعني بمنطقة دارفور في الجلسة. ويسرنا أن نستمع إلى إعرابه عن التزامه بالعملية السياسية. غير أننا نشعر بالقلق لأننا لم نستمع إلى أي إشارة مناسبة للأزمة السياسية التي يعاني منها شعب دارفور. وليس الوقت الذي كرسته المنظمة للأزمة في دارفور بالوقت الذي يمكن قياسه على أساس الصراع العسكري بين الحكومة والقوات المتمردة، بل ينبغي قياسه بالمعاناة الكبيرة لشعب دارفور.

وفي السياق ذاته، نشعر بالقلق أيضا لأن ممثل السودان لم يتناول بما يكفي من الوضوح والتحديد المشاكل التي أثارها السيد غينو المتعلقة بتشكيل القوة المختلطة والتفاوض بشأن اتفاق مركز القوات.

ولا يتعلق الأمر هنا بمصير أعضاء مجلس الأمن أو مواطنينا – بل نتحدث عن مصير السودان وشعب السودان، والحكومة في السودان هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن ضمان سلامة الشعب وأمنه. وإذا لم نر في المستقبل حدوث تغيير كبير في التزام حكومة السودان ليس بالعملية السياسية فحسب، بل أيضا بكفالة حماية شعب دارفور والسماح للمجتمع الدولي بحمايته على النحو المطلوب، فحينئذ سيتعين على المجلس والمنظمة النظر في إمكانية اتخاذ تدابير أخرى.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بدوري أن أشكر السيد غينو والسيد إلياسون على إحاطتيهما الإعلاميتين. وبادئ ذي بدء، أود أن أجدد كامل دعم فرنسا لجهودهما، فضلا عن جهود الأمين العام، الرامية إلى إيجاد، مخرج للأزمة في دارفور بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي.

لقد أصبح الموعد المقرر لنقل السلطة من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وشيكا اليوم. فالموعد النهائي حدده القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، التي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع. وبالتالي، من مسؤوليتنا أن نساعد الأمانة العامة والاتحاد الأفريقي على الالتزام بذلك الموعد النهائي. كما ينبغي أن نكفل أن تتسم العملية الجديدة بقدر كاف من القوة والردع حتى لا تكرر مأساة حسكنيتا التي شجبناها بشدة.

ويثني الوفد الفرنسي على البلدان التي قبلت بالفعل إرسال قوات في إطار القائمة التي وضعتها الأمم المتحدة

والاتحاد الأفريقي. ونناشد البلدان التي يمكنها تزويد العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بما تحتاجه من خبرة متخصصة أن تقوم بذلك.

كما نود أن نشيد بالأمانة العامة والاتحاد الأفريقي لاهتمامهما الدائم بالتشاور مع السلطات في السودان. وقد أبلغنا وكيل الأمين العام قبل هنيهة بالمراحل المتعددة لذلك التشاور. ولم يعد بوسعنا إعادة التفاوض بشأن الاتفاقات، بل علينا الآن أن ننفذها بصورة شفافة.

وتدعو فرنسا حكومة السودان إلى التعاون الكامل مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بغية المساعدة في نشر العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وقد كان الاتفاق الذي تم التوصل إليه في حزيران/يونيه الماضي خطوة في الاتجاه الصحيح وحظي بثناء المجلس. وحان الوقت الآن كي تترجم السلطات السودانية ذلك الاتفاق إلى أفعال، لأن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فعلا كل ما بوسعهما لمراعاة شواغل حكومة السودان، مع الإبقاء على قدر كاف من فعالية القوات.

وشروط المناقشة واضحة. فقد حددها وكيل الأمين العام بصورة واضحة ومفصلة. والآن، يجب على حكومة السودان أن تضطلع بمسؤولياتها وتثبت أنها تقبل فعلا، كما التزمت أمام مجلس الأمن، بنشر القوة المختلطة.

وهذا ليس وقت التقاعس أبدا. إننا نتكلم عن أمن ورفاهية مئات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال الذين بقي أملهم الوحيد معقودا على الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ونتكلم أيضا عن فعالية ومصداقية المجلس من حيث قدرته على صون السلم والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بالعملية السياسية، نرحب بافتتاح مفاوضات سرت تحت رعاية الوسيطين من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، السيد يان إلياسون والسيد سليم أحمد سليم. ومن مسؤولية جميع الأطراف أن تكفل النجاح بالتقيد بوقف الأعمال القتالية وبالمشاركة في المحادثات.

وفيما يتعلق بالقضية المحددة لعبد الواحد محمد النور، فإن فرنسا لن تدخر جهدا في إقناعه بالانضمام إلى العملية. إننا نفي بمسؤولياتنا وسنواصل فعل ذلك. وندعو الأطراف كافة إلى أن تحذو حذونا.

وفدي يدرك المساهمة الكبيرة التي قدمتها حكومة جنوب السودان المتمتع بالحكم الذاتي وقدمتها أيضا العناصر الفاعلة الإقليمية في العملية التي تقودها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وإن النتائج الأولية المحققة في سرت وفي جوبا تبعث على التشجيع. إلا أننا نأمل أن نتمكن من تشجيع كل العناصر الفاعلة على مواصلة العمل سوية في اتصال دائم مع الوسيطين، اللذين يوجهان دفة العملية بأكملها. أخيرا، أود أن أعرب عن تأييد فرنسا لقرار الوسيطين بضم المجتمع المدني في دارفور إلى العملية السياسية.

وعلى المستوى الإنساني، لا يسعنا أن نقبل بالقيود المفروضة على حرية الوصول إلى المساعدة الإنسانية عندما يحتاج إلى المساعدة أكثر من ٤ ملايين نسمة – ثلثي سكان دارفور. ويرحب وفدي بالزيارة المقبلة للسيد جون هولمس، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، إلى السودان، الأمر الذي سييسر تقييم تنفيذ بلاغ ٢٨ آذار/مارس المشترك. ولقد تلقينا ببالغ القلق معلومات من مكتب منسق الشؤون الإنسانية فيما يتعلق بالترحيل الإجباري للأشخاص المشردين إلى جنوب دارفور. وهنا نود أن نذكّر بالتزامنا بالعودة الطوعية الطابع، وفقا للقانون الإنساني الدولي. كما ندعو جميع الأطراف إلى احترام الطابع المدني لمخيمات الأشخاص المشردين.

ختاما، أود أن أنوه بالأهمية التي توليها فرنسا لمحاربة الإفلات من العقاب، الذي لا يجوز إغفاله، في ضوء جسامة

الجرائم التي ارتُكِبت في دارفور. وستتاح الفرصة للمجلس قريبا للعودة إلى هذه المسألة مع المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. وحينئذ سنذكِّر بالتزامنا التام بكفالة أن تأخذ العدالة مجراها.

السيد متولي (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في شكر المبعوث الخاص إلياسون على إحاطته الإعلامية الشاملة. وإن لمن دواعي سرور وفدي دائما أن يراه بيننا في أي من تجلياته المرتبطة بالأمم المتحدة. وفي الوقت ذاته أود أن أشكر وكيل الأمين العام غينو على إحاطته الإعلامية القيمة حول انتشار القوة المختلطة في دارفور.

ترحب سلوفاكيا بافتتاح محادثات السلام في سرت، تحت التوجيه المشترك من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ونود أن نثني بصورة خاصة على الجهود المشتركة التي بذلها المبعوثان الخاصان، اللذان ما فتئا يشجعان بلا كلل على التوصل إلى تسوية سياسية تفاوضية لصراع دارفور. ويجب على المجتمع الدولي أن يفعل كل شيء ممكن للدفع بتلك العملية قدما. وإننا نساند مساندة تامة الوساطة المشتركة للاتحاد الأفريقي/الأمم المتحدة، ونأمل أن تفضي عملية سرت إلى تسوية سياسية مستدامة في دارفور.

ويسرنا أن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة كليهما قد أوليا دارفور الأولوية العليا. وإن المسعى المشترك من كلتا المنظمتين في ذلك المضمار مشجع جدا. وفي الوقت ذاته، نقدر المشاركة الدبلوماسية الحثيثة لشتى الشركاء الإقليميين والدوليين. ورغم أن العملية السياسية وعملية حفظ السلام ثبت أنهما تتسمان بمنتهى الصعوبة والتحدي، فإننا ما زلنا نؤمن بأنه لا يوجد حل عسكري للصراع.

الحالة في دارفور بلغت بلا ريب مفترق طرق هاما جدا. ولكون الحالة في الميدان ضعيفة جدا سياسيا وأمنيا، ومع تدهور الحالة الإنسانية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتصرف على وجه الاستعجال بغية تغيير مصائر سكان دارفور الذين عانوا الأمرين أثناء السنوات الأربع والنصف الماضية. ولقد أصبح جليا أن الحالة تقتضي أيضا تعاونا تاما والتزاما صادقا من السودان، إذا أُريد تغيير الأمر الواقع.

وإذا أُريد لعملية السلام أن تنجح يظل من الأساسي أن تقوم الأطراف كافة بوقف العنف فورا، وأن يجري توسيع المشاركة في محادثات السلام. وإننا نشجع كل الحركات المتمردة على الانضمام إلى عملية السلام والاشتراك فيها مشاركة تامة. ومن المهم بالمثل تكرار دعوة مجلس الأمن إلى كل الأطراف بأن تبرم على وجه السرعة اتفاقا على وقف العداوات ووضعه موضع التنفيذ. وفي هذا الصدد ندعو كل الأطراف أيضا إلى أن تنفذ بحسن نية قرارات هذا المجلس وكذلك التزاماتها فيما يتعلق بحماية المدنيين.

الأجل النهائي لانتشار العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (العملية المختلطة)، عملا بالقرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧) أصبح وشيكا. لقد أذن هذا المجلس بانتشار قوة قوية وفعالة قادرة على إحداث فارق حقيقي في الميدان. ومما لا غنى عنه لكفالة ذلك إيجاد وحدات النقل والطيران المفتقدة، فضلا عن نشر الوحدات الفنية والهندسية الأساسية في الميدان. ومن الواضح أن القوة المختلطة لا يمكن نشرها إن لم تحصل على الدعم من كل الدول الأعضاء.

وفي الوقت ذاته، لن تصبح القوة المختلطة عملية ناجحة من دون مستوى كاف من التعاون من كل الأطراف، وبالدرجة الأولى من حكومة السودان. ومن سوء الحظ أننا ما فتئنا نشهد طيلة السنتين من عضويتنا غير الدائمة في مجلس الأمن ريبة متصورة ومحاولات متكررة لتأخير انتشار قوة حفظ السلام بدلا من التعاون الفعلي من السودان. وفي ظل الظروف الحالية، حين تتطلب الحالة في

الميدان استجابة آنية من الأمم المتحدة، لا يجوز برأينا السماح بانتقاء أو استبعاد المساهمين بقوات في القوة المختلطة ممن يسمح لهم في المشاركة في مسعى حفظ السلام الحاسم الأهمية هذا. لذلك ندعو حكومة السودان إلى أن توافق دون أي تأخير على التكوين المقترح للقوة فتسمح بذلك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بتسريع عملية انتشار القوة المختلطة والانتهاء من تشكيلها.

إن المجتمع الدولي، بالتعاون مع حكومة السودان، ينبغي أن بفعل أكثر لمعالجة الحالة الإنسانية المقلقة في مخيمات المشردين داخليا. وإننا نحث بشدة كل الأطراف في دارفور على أن تتوقف عن ارتكاب الانتهاكات وأن تلتزم بالتنفيذ الكامل للبلاغ المشترك بشأن تيسير الأنشطة الإنسانية.

ختاما، وبما أنه لا يمكن أن يوجد سلام من دون عدالة، أود أن أشدد على دعمنا التام لإجراء التحقيقات والمقاضاة عن الجرائم المرتكبة في دارفور التي تندرج تحت الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية. ونود أن نذكّر بأن كل الدول، بما فيها السودان، يتعين عليها، بموجب القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، أن تتعاون تعاونا تاما مع المحكمة الجنائية الدولية ومدعيها العام، وأن تقدم كل المساعدة الضرورية لهما. ونتطلع إلى الإحاطة الإعلامية المقبلة من قبل المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في مجلس الأمن في الشهر المقبل.

الجهود الحالية لفريق الوساطة المشترك بين الاتحاد الأفريقي/الأمم المتحدة، فضلا عن انخراط كلتا المنظمتين في نشر القوة المختلطة، تتيح فرصة سانحة لتحقيق نجاح باهر طال انتظاره وللخروج من دوامة العنف في دارفور. وسلوفاكيا تواصل تأييدها الكامل لهذا الهدف الهام.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أنضم إلى الآخرين في شكر المبعوث الخاص يان إلياسون ووكيل الأمين العام جان - مري غينو على إحاطتيهما الإعلاميتين النيّرتين المركزتين الواضحتين، وعلى نطاق أعم، على أدائهما الممتاز حقا لمهمتيهما. وإنه لمن دواعي عظيم السرور أن نرى هنا كيف أن السيد إلياسون، في معالجته الحالة في دارفور بالسودان، مفعم بالعاطفة والحنان في مزيج كيميائي صحيح سواء في الحياة أو في الأوساط السياسية أو في الشؤون الدولية.

بسبب القيود على الوقت المخصص لنا، لن أكرر ما قاله المتكلمون الآخرون قبلي، لا سيما سفيرا فرنسا والمملكة المتحدة. غير أنني أود أن أقول فقط إن إيطاليا تشاطر تماما وتؤيد بقوة التقييمات والدلالات التي تقدموا بها بالنسبة إلى طريق التحرك قدما. وأعتقد أن أعضاء مجلس الأمن كافة يشاطرون هدف تعضيد الأمين العام، وبالتالي تعضيد ممثله. وأرى أن من الأهمية بمكان أن يعرف - مثلما يعرف شعب السودان، وأنا واثق من ذلك - أننا جميعا ندعمه في ما يقوله ويفعله، وفي الرسالة التي يبعثها وفي المطالبات بالعمل التي تصدر عنه. وأعتقد أن هذا هو ما يتسم بالأهمية.

لقد استرعى انتباهي حقاً ما أبلغنا به وكيل الأمين العام غينو. فهو في العادة يتحلى بالهدوء والتحفظ الشديدين، ولكنه كان هذه المرة في غاية الوضوح، والرسالة كانت مثيرة للقلق البالغ. ولو أننا سمعنا قبل ستة أشهر ما ذكره وكيل الأمين العام غينو من فوره، لكان قد انتابنا القلق؛ ولكن، أن نسمع ما سمعناه تواً قبل شهر واحد من موعد نقل السلطة ونشر القوة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، فهذا أمر يثير الجزع تماماً، ويضعنا في موقف طارئ. واستماعنا إلى الخيارات البديلة - الخيارات الاحتياطية - قبل شهر واحد من نقل السلطة، أمر يثير القلق حقاً. وآمل ألاّ تكون هناك حاجة إلى هذا الموقف الاحتياطي الذي أشار إليه آخرون.

وحالة الشعب السوداني – معاناة من هم في الميدان – ليست الأمر الوحيد على المحك؛ كما ذكر السفير ريبير، بل إن مصداقية الأمم المتحدة ومجلس الأمن هي أيضاً على المحك. ووسائط الإعلام في جميع أنحاء العالم قد استشفت أننا نفتقر إلى القدرة على معالجة الموقف. تلك هي المسألة.

ولقد كنت في غاية الاغتباط وأنا أستمع إلى السفير محمد وهو يؤكد التزام حكومة السودان الكامل بالعملية السياسية. وهذا أمر يكتسي أهمية أساسية في رأيي. وأشار أيضاً إلى الدعم غير المحدود للأمم المتحدة، وللمبعوثين الخاصين للأمم المتحدة، وبالطبع للمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي. وأعتقد أن هذا أمر إيجابي جداً.

وإذا تطرقنا إلى مسائل أخرى، يسترعي انتباهنا أن ما أبلغنا به وكيل الأمين العام غينو يتناقض تماماً مع ما قاله السفير محمد. فما يذكره أحدهما يتناقض مع ما يقوله الآخر.

أمامنا شهر واحد. واحترام الجداول الزمنية يستوجب تسوية كل الخلافات في غضون الأيام العشرة المقبلة، وإلا سيكون التنفيذ مستحيلاً، حتى لو اتبعنا نهجاً مرحلياً في الميدان. ربما لا يكون من شأننا في مجلس الأمن، كما قال السفير محمد، أن نتناول التفاصيل التقنية لكل الترتيبات. لكن، حري بمجلس الأمن أن يستوضح مجريات الأمور ونحن نستمع إلى ممثل دائم وهو يقول نقيض ما ذكره وكيل الأمين العام. وأعتقد أننا نحتاج إلى الوضوح هنا، وعلينا أن نتأكد من تسوية التفاصيل.

ولأن الوقت يداهمنا فعلاً، وبما أننا سنتولى رئاسة مجلس الأمن خلال الشهر المقبل – وإذا ما وافق زملائي في المجلس – أعتقد أنه أمر ملح أن يبدأ المشاركون العمل في الأسبوع القادم على أساس آلية ثلاثية. عندئذ، سيكون من الملائم جداً خلال الأسبوع الأول أو النصف الأول من الشهر أن نعقد جلسة خاصة للوقوف على كيفية تسوية الخلافات. وكما ذَكِر من قبل، لا يمكننا أن نهدر المزيد من الوقت. وأنا على أتم الاستعداد لمواءمة برنامج عمل المجلس كيما تتضح لنا هذه النقطة وتنجلي المسألة، لأن مصداقيتنا على المحك.

السيد كريستيان (غانا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في توجيه الشكر إلى السيد إلياسون، المبعوث الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية، وأغتنم هذه الفرصة لتهنئته ونظيره من الاتحاد الأفريقي، السيد سالم أحمد سالم، على نجاح عقد محادثات سلام دارفور في ليبيا في الشهر الماضي في مواجهة عقبات خطيرة. كما يعرب وفدي عن الامتنان لوكيل الأمين العام غينو على بيانه.

وقد سرنا بشكل خاص أنه من خلال حزم المبعوثين الخاصين وتصميمهما على المضي قدماً، لم يتعطل عقد تلك المحادثات بفعل الهجمات الآثمة التي وقعت في مرحلة دقيقة من الاستعدادات، والتي شنتها بعض العناصر المسلحة ضد بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ضد حفظة السلام بقاعدتهم في حسكنيتا، جنوب دارفور. ويود وفدي الوقوف على الملابسات المحيطة بالحادث – ذلك الحادث الذي يؤكد مرة أخرى الحاجة الملحة إلى التزام الأطراف بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن، وخاصة القراران ١٥٩١ (٢٠٠٥) و١٧٦٩ (٢٠٠٧) بأمانة.

وغانا تتطلع إلى الجولة التالية من المحادثات وتثق بأن التقدم المحرز في سرت، لا سيما الدروس القيمة المستفادة، سيكون بمثابة خريطة طريق للإعداد الفعال للمحادثات ولإجرائها. وفي هذا الصدد، نثني على جهد المبعوثين الخاصين للوصول إلى القواعد الشعبية والسعي إلى إشراكها في المحادثات مباشرة.

وهذا النهج الإبداعي يبين أنه يمكن فعلاً تمكين الشعب من امتلاك عملية سلام دارفور، ومن ثم دفع الزعماء

قدماً على طريق السلام الدائم. ونأمل أن هذا الدرس لن يغيب عن بال زعماء المتمردين الذين رفضوا حضور اجتماع سرت، خلافاً لرغبات المجتمع الدولي وتوقعاته. ويجب أن تفهم كل الأطراف في الصراع أن الهدف النهائي لعملية السلام في دارفور هو كفالة رفاه السكان.

ولذلك، لا فائدة ترجى من تشرذم مجموعات المتمردين، سواء انطلاقاً من ديناميائهم الداخلية أو نتيجة لعوامل خارجية. وفي الظروف الحالية، لا يوجد طرف واحد يحمل كل الأوراق، ومن الضروري للشعب السوداني أن يلتف حول مصلحته المشتركة في بلد موحد ينعم بالسلام والازدهار.

وعلى الرغم من العقبات التي واجهتها محادثات سرت، ترى غانا أن الاجتماع كان خطوة مهمة إلى الأمام في عملية السلام. وهذا الزخم المتجدد للحوار قد تعزز كثيراً بفضل الإعلان الصادر عن حكومة السودان بوقف الأعمال القتالية، الذي كان موضع ترحيب كبير. ونحن نثني على السلطات السودانية لهذا القرار الشجاع، وندعو المتمردين إلى الرد على بادرة الحكومة والمشاركة بنشاط في الحوار من أجل معالجة الأسباب الجذرية للصراع.

ولا شك في أنه ليس من السهل على الأطراف العثور على أرضية مشتركة بشأن مسائل الأمن واقتسام السلطة والثروة بدون الاستعداد لقبول الحلول التوفيقية. ومن جهة أخرى، لا يمكننا أن نغفل أنه في الظروف الحالية، تظل الحالة الإنسانية المتدهورة مسألة حياة أو موت بالنسبة للملايين من النازحين. لذلك، علينا أن نعمل بلا هوادة لضمان تدفق مواد الإغاثة دون انقطاع إلى من يحتاجون إليها، وأنه ستتخذ خطوات لتيسير عودة سالمة للنازحين.

وفي نفس الوقت، يجب أن تبذل كل الجهود للحفاظ على وقف الأعمال القتالية الذي أعلنته حكومة السودان، من خلال نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في الوقت الملائم. ووفدي يرحب بالاستعدادات الجارية لهذه الغاية. وفي الوقت نفسه، يقلقنا أن العملية تبدو وقد بدأت تتأخر عن الموعد المحدد لها لأن بعض المسائل الرئيسية ما زالت لم تحل. ومن المهم لكل المعنيين أن تُنشر تلك العملية المختلطة بدون تأخير، ونحثهم على مراعاة التزاماتهم بموجب القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧).

وختاماً، فإن وفدي يعتقد أن التطورات الأخيرة قد أوضحت العناصر المطلوبة، في هذه المرحلة، لدفع عملية السلام على جميع الجبهات قدماً. وسيكون من الواضح في الأشهر المقبلة ما إذا كانت الإرادة السياسية القائمة كافية لتحقيق تقدم صوب سلام واستقرار دائمين في دارفور أم لا.

السيد فربيك (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أستهل بياني بشكر المبعوث الخاص للأمين العام، السيد يان إلياسون، على إحاطته الإعلامية عن محادثات سلام دارفور، وأن أشكر أيضا وكيل الأمين العام، السيد جان - مري غينو، على إحاطته الإعلامية عن العملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور (العملية المختلطة).

الصورة تكتم الأنفاس. ولكنني، في التعقيبات التالية، سأركز على الجوانب السياسية فحسب. إننا نتشاطر الآراء المعرب عنها - تحليلات مقلقة بنفس القدر - في أحدث تقرير للأمين العام (S/2007/653). فالحالة الأمنية في دارفور مستمرة في التدهور، في حين أن حكومة السودان وحركات التمرد تجد في غاية الصعوبة السير في طريق محادثات السلام، رغم الجهود التي لا تكل من قبل كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

دوامة العنف في الميدان تزيد من تعقيد الحالة الإنسانية. وبغية التغلب على هذا العنف، أصبح من الضروري إيجاد حل سياسي للأزمة. وإن النجاح في التوصل

إلى اتفاق سياسي يمثل حجر الزاوية الذي يرتكز عليه سلام دائم في السودان، بموازاة التنفيذ الصحيح لمعاهدة السلام بين شمال وجنوب السودان. وعندما نسعى إلى جعل السودان بلدا مستقرا إنما نعمل في سبيل الاستقرار الإقليمي في شرق أفريقيا.

وتلاحظ بلجيكا أن المساعي الكثيرة جدا التي بذلت للدفع بمحادثات السلام في دارفور قدما، من خلال عملية سرت، لم تسفر بعد عن تقدم ملموس في المنطقة سعيا إلى حل تفاوضي. ومن رأينا أنه يوجد شرط مسبق جوهري لنجاح المفاوضات وهو الوقف الصارم والفوري للأعمال القتالية من جانب الأطراف كافة.

وإلقاء السلاح يجب أن يقترن أيضا بوجود آلية إشراف فعالة. والأمر متروك للأطراف نفسها بأن تلتزم تماما وعلنا بالسعي إلى اتفاق دائم. وذلك واجب فرضه مجلس الأمن؛ وهو ليس خيارا.

بلجيكا تدعو حكومة السودان وجميع حركات التمرد إلى أن تنخرط فورا في مفاوضات السلام وأن تستميل إلى المشاركة في المناقشة كل عناصر المجتمع المدني، بما في ذلك رؤساء القبائل، وممثلو الأشخاص المشردين والحركات النسائية. وبهذه الطريقة ستتمتع المحادثات بأوسع قاعدة ممكنة وسيستفيد الاتفاق التفاوضي من الدعم المتين الدائم.

وفيما يتجاوز التطورات في العملية السياسية، تشجب بلجيكا التأخيرات الشديدة في نشر حزمة الدعم الثقيلة وانتشار العملية المختلطة. إن هذه القوة المختلطة، إلى جانب مفاوضات السلام، تمثل البعد الآخر في تثبيت استقرار دارفور.

والأمر بيد السلطات السودانية إن أرادت تيسير التنفيذ غير المشروط، تمشيا مع القرار ١٧٦٩(٢٠٠٧) والمناشدات المتعاقبة الصادرة في هذا المضمار من المجلس. والواقع أن وكيل الأمين العام اضطُر فعلا إلى إثارة المسائل الصعبة المثيرة لشديد القلق التي سيواجهها المجلس في حالة رفض حكومة السودان تقديم التعاون. إلا أن المجلس يتعين عليه أن يضطلع بمسؤولياته.

أخيرا، تود بلجيكا أن تسجل من جديد التزامها بالعدالة الدولية وبالحرب ضد الإفلات من العقاب. وإن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية سيوافينا في غضون أيام قلائل بتطور أنشطته المتعلقة بالحالة في دارفور. إننا نعرف أن رأيه حول تعاون السلطات السودانية قاس في تعبيره عن الحالة المستمرة في التدهور إلى درجة الانعدام التام فعلا، رغم صدور أمرين بإلقاء القبض – خاصة الأمر بحق السيد أحمد هارون، الذي رقِّي بعد صدور الأمر إلى رتبة وزير – في حين أن القرار ١٥٩٣(٢٠٠٥) يفرض على السودان التعاون التام مع المحكمة ومع المدعي العام.

إننا لا نرضى ولن نقبل بالتجاهل المتواصل من قبل حكومة السودان لمناشدات المجتمع الدولي بوجه الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي.

السيد النصر (قطر): أود في البداية أن أشكر السيد يان إلياسون، المبعوث الخاص للأمين العام، على جهوده القيمة في محادثات السلام في سرت، ليبيا، وأتوجه بالشكر أيضا إلى الأمانة العامة على تقريرها إلى المجلس، وإلى السيد غينو على إحاطته الإعلامية بشأن نشر العملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

على الرغم من اعترافنا بأن تنفيذ القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧) لنشر العملية المختلطة هذه يواجه بعض الصعوبات، إلا أن مواجهة تلك الصعوبات دليل على أن هناك عملا قائما بالفعل على التنفيذ. وقد اعترفت تقارير الأمانة العامة بوجود تقدم في التنفيذ فعليا، بما في ذلك الجهود التي تقوم بها حكومة الوحدة الوطنية، لتخصيص

أراض لمعسكرات البعثة، عوضا عن أراض أخرى حالت الظروف دون القدرة على تخصيصها، لأنها كانت مأهولة أو مملوكة للقطاع الخاص. كما أن العمل جار على تنفيذ الاتفاق الذي يتعلق بالطيران، وهو ما يدل على جدية الحكومة والذي رحب به الأمين العام في تقريره، وقيام الحكومة بتشكيل لجنة حكومية مشتركة من جميع الوزارات والهيئات، لتيسير العمل على نشر العملية المختلطة. وبالتالي، يجب على الأمم المتحدة أن تقوم بدورها أيضا، لاستكمال حلقة المسؤولية الجماعية عن التنفيذ. فلا بد من الانتهاء من تشكيلة الدول المساهمة بقوات، على أن يغلب عليها الطابع الأفريقي، كما أقر ذلك قرار مجلس الأمن ذاته. ولا بد من التعجيل بالموافقة على العروض الأفريقية المقدمة إلى الأمانة العامة، والتغلب على البيروقراطية التي تؤخر الموافقة على تلك العروض، والأخذ بتحفظات الحكومة السودانية في الاعتبار، نظرا لأنها الحكومة المعنية بالدرجة الأولى؛ وتعزيز الحوار والتفاهم والتنسيق البناء معها. كما أن اللجنة المختصة في الجمعية العامة لا تزال تواجه صعوبات في تقدير الاعتمادات المطلوب تخصيصها للعملية المختلطة. وكل هذه عوامل مشتركة تؤثر في عملية نشر القوة المختلطة. وهنا، أتساءل عمن يتحمل مسؤولية تأخير الاعتمادات المطلوبة لنشر البعثة. وتمهيدا لإنجاز هذه العملية، يجب أن تقوم إدارة عمليات حفظ السلام، على نحو عاجل وسريع بإنجاز حزمتي الدعم الخفيف والثقيل لبعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور، وعدم تجاهل هذه المسألة بمجرد صدور قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧).

ويجب وضع حد للتشكيك والانتقاد غير البنّاء، والاستمرار في بناء الثقة مع البلد المضيف للعملية المختلطة. فإن كان البعض يؤمن بمبدأ التكامل بين المسارات الرئيسية، التي رسمها الأمين العام لمعالجة قضية دارفور (المسار السياسي، وحفظ السلام والمسار الإنساني)، فلا بد أيضا من مراعاة عدم التأثير سلبا على الإنجازات التي تحققت، والاستمرار في بناء الثقة، وعدم الخلط بين الملفات بشكل قد يؤثر سلبا على المسار المتكامل. وعلى سبيل المثال، لا ينبغي الاستمرار في توجيه اللوم لطرف واحد فحسب، ونسيان الدور السلبي الذي يقوم به المتمردون، وتهديدهم لأمن وسلامة العاملين في حفظ السلام، وكذلك قوافل الإغاثة الإنسانية. ولعل الحادثة الإرهابية التي تعرضت لها بعثة الاتحاد الأفريقي في حسكانيتا، تدفعنا إلى التفكير بشكل جدي في ضرورة التحقيق في هذه الجريمة النكراء، ومعاقبة هؤلاء المجرمين. وهنا، نسأل الأمانة العامة عن آخر المستجدات بشأن ذلك العمل الإرهابي.

إن مقاطعة كل من رئيس حركة تحرير السودان، ورئيس حركة العدل والمساواة، لمحادثات سرت في ليبيا، تسببت بعرقلة السلام والعملية السلمية في دارفور. إلا أن هؤلاء المتمردين، وللأسف، لا يزالون بعيدين عن الضغط الكافي من قبل مجلس الأمن، وخاصة بعض الأعضاء في هذا المجلس، مع أن هذه المقاطعة أعاقت، بشكل كبير وملحوظ، تلك المحادثات التي هي جزء من خارطة الطريق. إن هؤلاء الأشخاص لم يغيبوا عن محادثات السلام فحسب، وإنما أثروا سلبا على المشاركين في محادثات سرت أيضا. وأفسدوا الجو الإيجابي السائد في تلك الاجتماعات، وهنا، فإن المجلس يجب أن يتخذ الإجراءات الضرورية اللازمة ضد هؤلاء الذين يعيقون تقدم العملية السلمية، بما في ذلك فرض عقوبات هادفة عليهم. ونود أن نعرف رأي السيد إلياسون في فرض عقوبات ضد هؤلاء الأشخاص.

وأخيرا إننا نؤمن إيمانا قاطعا بأن تضافر جهودنا لإيجاد اتفاق سلام شامل في دارفور، يجنبنا إشكالات كبيرة وكثيرة، منها الجدل القائم حول تشكيل ونشر العملية المختلطة. لذلك، علينا أن نبذل كل جهودنا لإنجاز العملية السلمية، وتقديم كل الدعم لمبعوثي الأمم المتحدة والاتحاد

الأفريقي، والاستمرار في تعزيز بناء الثقة مع حكومة الوحدة الوطنية واتخاذ ما يلزم ضد من يقوم بعرقلة العملية السلمية في دارفور.

السيد تنكوبا (بيرو) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي أن أبدأ بالترحيب بمشاركة الممثل الدائم للسودان في هذه الجلسة. كما نود أن نشكر السيد يان إلياسون، المبعوث الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية، ونكرر تأكيد دعمنا لعمله في الحوار السياسي بشأن دارفور. ونود أيضا أن نشكر وكيل الأمين العام، جان – ماري غينو، على إحاطته الإعلامية.

إن بيرو ترحب بالمبادرات الجاري تنفيذها لتحقيق عملية الحوار السياسي في دارفور. ونحن نلحظ مشاركة الاتحاد الأفريقي والشركاء الإقليميين الذين يعملون مع الأمم المتحدة على إقامة حوار بين الأطراف. وفي ضوء التطورات المستجدة، من الواضح أنه يجب علينا أن نثابر على العمل حتى نضع نهاية للأزمة ونحقق السلام والأمن في المنطقة. وعملية محادثات السلام، التي بدأت في ٢٧ تشرين الأول / أكتوبر، في سرت توضح هذا.

هنا، نرى أنه من الضروري أن نكرر للأطراف أنه لا يمكن بلوغ حل مستدام، وقابل للبقاء وشامل للأزمة في دارفور إلا من خلال حوار سياسي ومشاورات شاملة. كما نعتقد انه من المهم المواظبة على بذل الجهود لكي نضمن أن الجماعات المتمردة التي لم تنضم بعد إلى العملية، ستفعل ذلك قبل بدء المرحلة المقبلة، للاضطلاع بمسؤوليتها حيال تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

إننا نعتقد أن المواضيع التي تعاملت معها الأطراف أثناء مرحلتي المناقشة – الأمن، وتقاسم الثروة والسلطة، والشؤون الإنسانية، بين سواها – معقدة، ونقطة خلاف بين الجماعات المتمردة والحكومة. لكننا نرى انه من الضروري أن تعمل الوساطة والأطراف لتحقيق حلول مستدامة وعملية تضمن سلامة وأمن السكان واستمرار العملية.

وينبغي لمسألة حل الميليشيات أن تكون جزءا من جدول أعمال هذه المحادثات. ونعتقد بضرورة وجود عملية لنزع سلاح ميليشيا جنجويد، تتجاوز اتفاق السلام الشامل في دارفور، الذي تم توقيعه في أيار/ مايو من السنة الماضية. والإشراف الدولي ضروري لضمان تنفيذ ذلك بفعالية وبشكل فوري.

وعلاوة على ذلك، يساورنا القلق حيال التدهور المتواصل للحالة الأمنية والإنسانية. ولا يزال من الأساسي أن نضمن حماية السكان المدنيين وأن توقف الأطراف الأعمال العدوانية. وبالإضافة إلى ذلك، تنبغي مطالبة جميع الأطراف بضمان حركة المساعدة الإنسانية بشكل كامل وبدون أية عوائق. كما أننا نكرر تأكيد ضرورة قيام حكومة السودان وجميع أطراف الصراع بالتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ومدعيها العام، عملا بأحكام القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥).

وفي ما يتعلق بموضوع العملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، فإن بيرو تردد الهواجس بشأن التأخيرات في انتشارها، مما قد يؤدي إلى المزيد من التدهور في الأوضاع الأمنية. لذا، فإنه يجب التقيد بالجداول الزمنية المحددة، كما يجب على أصحاب الخوذ الزرق أن يتولوا مسؤولياتهم، كما فوّضها هذا المجلس.

وينبغي لحكومة الوحدة الوطنية أن تتعاون لكي تضمن أن جميع المسائل المتبقية قد تم حلها، بما في ذلك مسألة وحدات النقل الجوي والبري، وأن حرية تنقلها واتصالاتها لا تواجه أية عوائق. والهدف هو ضمان انتشار العملية المختلطة بالسرعة اللازمة، لكي تستطيع البدء بتوفير الحماية اللازمة للسكان المدنيين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إندونيسيا.

إننا ننضم إلى الآخرين في الترحيب بالمبعوث الخاص بشأن دارفور، السيد يان إلياسون، وشكره على إحاطته الإعلامية عن العملية السلمية بشأن دارفور. كما نشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان - ماري غينو، على استكماله للمعلومات بشأن العملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور.

لقد مضت سنة واحدة على توافق الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي وحكومة السودان في أديس أبابا، بتاريخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، على العمل على ثلاث جبهات واسعة لحل الأزمة في دارفور؛ العملية السياسية، وانتشار عملية حفظ السلام، وتثبيت وقف إطلاق النار. وها نحن نحقق بعض التقدم على جبهتين منهما - المسار السياسي ومسار حفظ السلام - كما تبيّن الإحاطات الإعلامية. لكن هذه الإحاطات الإعلامية تكشف أيضا التحديات التي لا نزال نواجهها.

إن وفد بلدي يعترف بأنه قد يكون من الضروري إعطاء الجماعات المتمردة المزيد من الوقت لتمكينها من الوصول إلى منهاج عمل مشترك يلزم لتسهيل المرحلة التفاوضية المقبلة مع حكومة السودان. وهذه الجهود مطلوبة بسبب الحاجة إلى تسهيل المحادثات. وإننا ندعم نهج الوساطة المتمثل في إشراك المجتمع المدني وغيره من أصحاب المصلحة في دارفور، ليشكلوا أوسع قاعدة ممكنة لعملية السلام. كما نشجع البلدان في المنطقة على مواصلة أدوارها البنّاءة في دعم العملية السياسية. ونؤكد أهمية دعم الدول الأعضاء لهذه العملية، وتشجيع جميع الحركات المتمردة على المشاركة في المحادثات.

ومع الحاجة إلى المزيد من الوقت، فإن وفد بلدي منزعج من المماطلة في إرساء وقف الأعمال العدوانية، الذي يعتبر أساسيا، ليس للسكان المدنيين في دارفور فحسب، ولكن للسلام فيها أيضا، لأنه يعزز بناء الثقة، ويهيئ بيئة مؤاتية للمفاوضات. ولهذا، فإننا نقدر وقف إطلاق النار الذي أعلنته حكومة السودان.

وعلى الرغم من التأخيرات على الجبهة السياسية، ينبغي لمسار حفظ السلام أن يمضي قدما في إطار الجدول الزمني المحدد له، مما يمكّنه من دعم العملية السياسية. لذا، فإننا نشجع الأمانة العامة على مواصلة العمل مع البلدان المساهمة بقوات، بما في ذلك الحصول على عناصر تمكين القوة، مثل قدرات النقل البري والمروحي. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يتخلى عن الالتزام الذي تعهّد به في أديس أبابا السنة الماضية، وفي القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، بشأن دعم العملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ونشجع أيضا الأمانة العامة على مواصلة التشاور مع السلطات السودانية، بغية الاتفاق، بأسرع وقت ممكن، على المسائل التقنية المتبقية.

إننا نؤكد النقطة الواردة في تقرير الأمين العام (S/2007/653) بشأن مرتكبي الاعتداء على البعثة الأفريقية في السودان حاسكانيا، قبل شهرين. فهذا الاعتداء لا يؤكد إلحاح نشر قوة كبيرة وذات مصداقية في دارفور فحسب، ولكنه يؤكد أيضا ضرورة أن يتخذ المجلس إجراء حاسما ضد هؤلاء المرتكبين. والعملية المختلطة بحاجة إلى الدعم الكامل والثابت من المجلس، وهي تستحقه. وأقل ما تستحقه البلدان المساهمة بقوات وبشرطة، وهي البلدان التي يعتمد عليها المجلس في تثبيت ولايته وتنفيذها، هو دعمنا الكامل لها.

أما بالنظر إلى الجانب الإنساني من مشكلة دارفور، فنحن نرحّب بكون البلاغ المشترك الصادر في آذار/مارس ٢٠٠٧ قد يسر إلى حد بعيد عمليات المساعدة الإنسانية في دارفور، على نحو ما ورد في تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. غير أنه يساورنا قلق بالغ لأن الاعتداءات

المستهجنة ضد العاملين في المجال الإنساني لا تزال مستمرة. ويثير قلقنا أن مركبات تعود إلى منظمات دولية غير حكومية ووكالات الأمم المتحدة كثيرا ما تكون أهدافا للاختطاف على يد مجموعات مسلحة غير تابعة للدولة. إن الهجمات التي تشن على الموظفين في خدمة السلام لا تشكل انتهاكا لقوانين الحرب وحسب، بل لحسّنا الأخلاقي أيضا وينبغي ألاّ يسمح لها بالاستمرار.

وختاما، أود أن أؤكد مجددا تأييد إندونيسيا الشديد لمبعوث الأمين العام الخاص، السيد يان إلياسون، ولمبعوث الاتحاد الأفريقي الخاص، السيد سليم سليم، في مواصلة جهودهما المبذولة في عملية دارفور السياسية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيد يان إلياسون، المبعوث الخاص للأمين العام في دارفور، للرد على التعليقات التي أُبديت.

السيد إلياسون (تكلم بالانكليزية): إن الموجز الذي قدمتموه، سيدي، بصفتكم ممثلا لبلدكم، يعكس في نظري صورة دقيقة للآراء التي سمعت التعبير عنها حول هذه الطاولة. وأود أن أعرب عن تقديري البالغ لكم – وأظنّني أتكلم باسم نظيري في الاتحاد الأفريقي وصديقي، سليم أحمد سليم – وأن أشكركم على ما قدَّمتموه لنا في عملنا من دعم شديد وعميق وتام. فإنه يعزّز قدرتنا بصورة ملموسة، ونحن نقدر كثيرا هذا التعبير عن الثقة.

وأود أن أعبّر عن آيات شكري، بصفتي الشخصية، لعدة مشاركين هنا، تعاونت معهم بصفات أخرى. ويسرني أن أراهم في صفاقم هذه، كما قال زميلنا السلوفاكي.

أرى أن من الأمور الهامة أن ندرك أهمية تهيئة ظروفٍ مؤاتية للسلام ولعملية سياسية. ولهذا كان هناك علاقة، في نهاية المطاف، بين الحالة الإنسانية والحالة الأمنية والمحادثات السياسية. فإنها تشترك في تعزيز بعضها بعضا أو – إن كانت سلبية – في الإساءة إلى بعضها بعض. ولذا أرى أن علينا أن ننظر إلى المسائل إجمالا ككل.

ويسرني أيضا أن زميلينا ممثلي جنوب أفريقيا وسلوفاكيا قد أثارا موضوع الحالة في المخيمات. ولو كان لي أن أنظر إلى الوراء، إلى فترة الأشهر الأحد عشر هذه، التي كنت أعمل فيها على هذه المسألة، لكانت أخطر كلمة تحذير أتمنى لو وجهتها إلى المجلس تتعلق بالحالة في المخيمات. أنها حالة إحباط وغضب. يمكن للأعضاء أن يتصوروا حياة مع آباء لا يذهبون إلى الحقول وأمهات يقلقن مما قد يحدث، إذا خرجن لجمع الحطب، وشباب يترعرعون طوال ما يناهز أعواما أربعة في بعض المخيمات، وقد جنحوا إلى التطرف، ومع بعض الأسلحة أيضا التي تدخل إلى المخيمات. إنه الخطر الجديد الذي نواجهه، إلى جانب الصدامات القبلية، التي باتت ظاهرات جديدة، علينا أن نحلّلها بكثير من العناية.

ولا أدري ما إذا كان الأعضاء يعون هذا، لكنّ عدد الذين يُقتلون في اشتباكات بين القبائل أكبر من عدد القتلى في صدامات بين وحدات الحكومة وعناصر الحركات. لقد قُتل أكثر من ٧٠٠ شخص في اشتباكات بين القبائل، هذه السنة. تلك في دارفور هي الوقائع والأخطار الجديدة التي ينبغي أن نتابعها عن كثب وأن نحول دون انفجارها.

إن مختلف النقاط التي طُرحت هنا تعزز عملي وعمل سليم في حمل جميع الأطراف على المشاركة. ومن الأهمية بمكان لمصداقية المحادثات السياسية أن تكون لدينا مشاركة واسعة النطاق، تامة في هذه المحادثات وأن يتحمّل الجميع هذه المسؤولية. وأرجو لممثلي الحركات الذين تردّدوا في المجيء أن يجدوا أنفسهم في مناقشات إيجابية وبنّاءة فيما بينهم حول كيف ومتى سينضمون إلى العملية. وإني أرى وأعتقد، بناءً على بعض اتصالاتي، أنهم سيفعلون ذلك. لا بد لنا من

تـوفر عـدد حاسـم مـن المـشاركين المنـتمين إلى الحركـات، ليكـون للمحادثـات معـنى، ولـذلك فـإن لكـل شـيء يمكـن لأعضاء مجلس الأمن عمليه جماعيا وفرديا باعتبـارهم ممـثلين ودولا أعضاء أن يكون بالغ الأهمية في هذه المرحلة.

وعلينـا التـصدي لمـشاكل دارفـور الأساسـية. وتبلـغ ميزانيـة عمليـة المـساعدات الإنـسانية ٧٠٠ مليـون دولار، توظّـف ٢٠٠ ١ شـخص. إن عمليـة حفـظ الـسلام، كمـا سيوضح جان - ماري غيهنّو باستفاضة في راجح الظن، هي مشروع ضخم، يكلّف أيضا مبالغ مالية طائلة. ولا بدّ لنا مـن أن نكـون قـادرين علـى تنـاول المـسائل الأساسـية، بحيـث لا نواصل العمـل بتـدابير لا تتنـاول الأسـباب الأصـلية. وكـل مـا يمكـن للمجلـس أن يفعلـه لحمـل جميـع الأطـراف علـى المشاركة والتحضير للمحادثات هو ذو أهمية بالغة.

وأرجـو أيـضا أن تكـون حكومـة الـسودان واضـحة فيما يتصل بوفدها وأن تتمكن من أن تتصدّى للمـشاكل الـتي تعرف، على ما أظـن، إنهـا قائمـة، مـن حيـث التحقـق مـن أن الوفـد هـو وفـد واحـد، يمثّـل حكومـة وحـدة وطنيـة. وأكـرر القول إن هذا هام لتعزيز عملية التفاوض.

ووقف عمليات العدوان بـالغ الأهميـة، وأبـدي أسـفي تكـرارا لأن غيـاب بعـض الحركـات لم يمكّـن مـن التوصـل إلى اتفاق يُذكر على وقف العمليات العسكرية. ونرحّـب بإعـلان الحكومـة مـن طـرف واحـد ونرجـو أن تحـذو الحركـات الآن حذوها.

وأمامنا، بطبيعة الحال، مشكلة المراقبـة، لأنـه لم تتـوفر لنا بعد القدرة على القيام بها. و لم نبلـغ مـستوى نـشر القـوات الكافي لوجود آلية قوية للتحقق والمراقبة، لكـني أرجـو أن يـتم هذا مع نـشر القـوات. وفي هـذه المرحلـة، أرجو أن يتـوفر لنـا التـزام سياسـي إلى حـد بعيـد، آمـل في أن تتعهّـد بـه كـل الأطراف.

وأنا جد شاكر أيضا لتأييد مجلس الأمن ضم أصـوات سـكان دارفـور، قـدر المـستطاع - عنـصر المجتمـع المـدني -. وأود أن أقول أنه كان مـن المدهش رؤيـة مـدى حمـاس ممثلـي المجتمـع المـدني في اجتمـاع سـرت. وهـذه الـصورة الإيجابيـة لم تظهر بهذا الوضوح في عـالم الـصحافة، ولكـن كـان ممـا يبعـث علـى الرضـى في نظـري، أنـا الـذي سـافر كـثيرا، متـنقلا في دارفـور، أن أرى المخيمـات والقـرى في الأريـاف وأن أسمـع تلك الأصوات تعبّر عن الأمل والتوق إلى السلام والحلـم بـه. إني أعتقـد أنـه ينبغـي أن نبقـي نـصب العـين في كـل حـين ما يرغب فيه سكان دارفور فعلا. ويسرّني أننـا تمكنـا نحـن، بطريقـة شـفافة، مـن مناقـشة تلـك المـشاركة مـع حكومـة الـسودان وكـذلك مـع الحركـات. نريـد أن تكـون أصـواتهم مسموعة، ولكن على ألاّ يكون ذلك بطريقة يطرأ فيهـا علـى بنية المفاوضات تغير ملحوظ. ولكـن لا شـك في أننـا بحاجـة إلى أصواتهم حـول طاولـة المـشاورات بمختلف أشكالها. وقـد عملنا معا، سواء مع حـوار دارفـور ومـع عنـصرنا المكـوّن مـن الشؤون المدنية، الأمم المتحدة، الممثلة، ميدانيا، تمثيلا مناسبا.

إني ميّـال إلى الأخـذ بنـصيحة بعـض الحاضـرين هنـا حول وجود رئيس وسطاء، تـابع للمبعـوثين الخاصـين لإجـراء المفاوضات اليومية. ولـدينا، في الفتـرة الراهنـة، رئيسا وسـاطة متميزان، هما تاي - بروك زريهـون مـن الأمـم المتحـدة وسـام ايبـوك مـن الاتحـاد الأفريقـي. وسـوف ننـاقش الاقتـراح المقدّم هنـا. وأفهـم أن هـذا النقـاش يتجـه إلى وجـود رئـيس مـشترك للوسطاء. إنه اقتراح مثير للاهتمام، سوف نمضي فيه قُدُما.

إن التهديـدات الموجّهـة ضـد بعـض البلـدان مـن قبـل حركات مختلفة هي شيء أحمله، أنا أيضا، علـى محمـل الجـد. ولسوف أسافر إلى دارفـور بعـد الاجتمـاع الإقليمـي في شـرم الـشيخ. وسـأذهب إلى الميـدان وأرجـو أن ألتقـي أكـبر عـدد ممكـن مـن الحركـات. وسـأكون أيضا علـى اتـصال بـأطراف معنية أخرى، ولسوف أرسل بـلا شـك تلـك الرسـالة، رسـالة

الاحترام اللازم لحفظة السلام ولسلطة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. هذه مهمة مثيرة وجذابة للغاية، ولكنها صعبة، أي مهمة العمل معا بروح الفصل الثامن من الميثاق واضطلاع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بمهمة مشتركة، في مجالي حفظ السلام والمحادثات السياسية. إنها ساحة صعبة، كما شهدنا، اخترناها للدلالة على أهمية هذا التعاون، ولكن من المؤكد أننا سنبذل قصارى جهدنا لدفع هذه العملية إلى الأمام. ويجب علينا أيضا أن نتذكر أن كل شيء في نهاية المطاف يعود إلى الإرادة السياسية للأطراف.

هناك أسئلة بشأن الجداول الزمنية وإنفاذ الجزاءات. هذه أكثر الأسئلة صعوبة، فتركتها للنهاية.

من المستحسن دائما وضع جداول زمنية واضحة وتحديد مواعيد نهائية، ولكن من الخطير أيضا وضع مواعيد نهائية مصطنعة عندما تكون هناك ديناميكية سياسية يجب أن نحترمها. أنا والسيد سالم سنحاول الجمع بين الشعور بالإلحاح الذي هو بالقطع مطلوب وبين التأكد من مشاركة تمثيل الأغلبية الحاسمة في المحادثات. سنعقد الاجتماع الإقليمي، الذي سيكون ذا أهمية، مثلما كان الاجتماع المنعقد في إريتريا. وبعد شرم الشيخ سنذهب مباشرة إلى الميدان وسنعمل مع الأطراف. قد نكون حينئذ في حاجة ضرورية إلى عقد اجتماع على غرار اجتماع أروشا، وهذا مستصوب، وبعد ذلك نأمل أن نتحرك بأسرع وتيرة ممكنة لإجراء محادثات موضوعية. لكني لا أعتقد أنني أريد تحديد هذا الأمر بمواعيد دقيقة.

بالنسبة لمسألة إنفاذ الجزاءات، ليس من اختصاص المبعوثين الخاصين – وأعلم أنني أتكلم باسم السيد سالم في هذه النقطة أيضا – إما التشجيع أو عدم التشجيع، من جانبنا، على الجزاءات. وأشير إلى البيان الرئاسي الصادر عن المجلس في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر (S/PRST/2007/41)، الذي يؤيد فيه المجلس عملية السلام ويتكلم عن المخاطر التي ينطوي عليها تقويض عملية السلام وعمليات حفظ السلام، إذا كنت أتذكر النص. ويمكنني أن أقول إنه عندما أسافر وأتكلم مع كل من حكومة السودان والحركات، فهي تعلم تماما أنني سأقدم تقريرا عما أستقيه خلال تلك الرحلات إلى الأمين العام بأن كي – مون، الذي يتابع هذه القضايا عن كثب شديد وبانهماك تام، بل وتعلم أيضا أنني سأقدم تقريرا عن تلك التطورات إلى مجلس الأمن. وعادة ما يترك ذلك انطباعا، وحتى أقولها بلغة دبلوماسية.

ولذلك فإن الأمر متروك للدول الأعضاء كي تستخلص الاستنتاجات من الوقائع كما نعرضها. وآمل أن نجد أنفسنا الآن في عملية يستنتج فيها أغلب من ترددوا في الانضمام إلى المحادثات بأنه ينبغي لهم أن ينضموا إليها، وذلك من أجل السلام لشعبهم، وأننا سنجري بعد ذلك مفاوضات سريعة ومجدية. وإذا كان هناك تحد كامل لتلك العملية، فالأمر يعود إلى الدول الأعضاء لتستخلص الاستنتاجات التي ترى أنها الأنسب وأنها ستساعد هذه العملية على النجاح في نهاية المطاف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد الياسون على التوضيحات التي قدمها.

أعطي الكلمة الآن للسيد غيينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، حتى يرد على التعليقات والأسئلة المطروحة.

السيد غيينو (تكلم بالانكليزية): لقد أثير سؤال حقيقي واحد، بشأن التأخيرات في انتشار مجموعة تدابير الدعم القوي. إن هذه التأخيرات تكشف تماما مسائل أوسع نواجهها في الانتشار الإجمالي للعملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، التي تشكل مجموعة تدابير الدعم القوي مجرد مرحلة مبكرة منها نوعا ما. وليس هناك أي تفسير منفرد لتلك التأخيرات؛ بل هناك مزيج من التفسيرات.

أولا، إن القدرات التي أعلنتها البلدان المساهمة بقوات، في بعض الحالات، استنادا إلى تحقق إدارة عمليات حفظ السلام، لم تكن متوافرة فعليا، أو أنها لم تكن القدرات التي سبق أن طُلبت.

والجانب الثاني هو تردد تلك البلدان نفسها أحيانا، حيث تؤخر قائمة الحمولة، كما نسميها، وهي وثيقة نحتاج إليها لتنظيم اللوجستيات. إن تلك البلدان تبدو مترددة بشأن موعد الانتشار.

وهناك مجموعة ثالثة من المسائل، وهي ذلك النوع الذي ذُكر في ما يتعلق بالعملية المختلطة، من حيث التعاون مع حكومة السودان، فقد وجد أحيانا، وغاب أحيانا أخرى. وإنني أفكر في التأخيرات في منح السمات لبعثات الاستطلاع الذي يجب القيام بها، وفي التأخيرات بتوفير المواقع اللازمة لانتشار تلك الوحدات.

إن تلك العوامل جميعا تؤدي إلى تأخير كبير في انتشار مجموعة الدعم القوي. ويساورنا قلق من أن تكرار هذه المشاكل، وبالتالي تضخيمها، كما جاء في الإحاطة الإعلامية اليوم، يمكن أن يؤخر أو يعرقل، بشكل خطير، مهمة العملية المختلطة نفسها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد غيينو على التوضيحات التي قدمها.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى المشاورات غير الرسمية، لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.